الجمهورية التونسية
وزارة البيئة و التنمية المستدامة

المشروع السنوي للقدرة على الآداء لسنة2016

جويلية 2016

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1. تقديم الوزارة و السياسات القطاعية..... 4
2. الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط..... 15

المحور الثاني :تقديم برامج وزارة البيئة و التنمية المستدامة

I. **البرنامج 1 : البيئة و بجودة الحياة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 20
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 33
3. نفقات البرنامج..... 39

الملاحق

1.بطاقات المؤشرات قيس الآداء

2. بطاقات المنشآت و المؤسسات العمومية المتدخلة في البرنامج

II. **البرنامج 2: إستدامة التنمية**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 92
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 99
3. نفقات البرنامج..... 105

الملاحق

1.بطاقات المؤشرات قيس الآداء

2. بطاقات المنشآت و المؤسسات العمومية المتدخلة في البرنامج

IV. **البرنامج 3 : القيادة و المساندة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 127
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 131
3. نفقات البرنامج..... 134
4. بطاقات مؤشرات قيس الآداء الخاصة بالبرنامج 140

المحور الأول : التقديم العام

1- تقديم الوزارة و السياسات القطاعية :

أحدثت الوزارة المكلفة بالبيئة في أكتوبر 1991 و تم تكليفها بالسهر على النهوض بالعمل البيئي و إقتراح سياسة الدولة في مجالات العناية بالبيئة و مقاومة التلوث و المحافظة على الموارد و الأوساط الطبيعية و تعميم ثقافة البيئة لدى المواطن.

و في سنة 2004 أسندت للوزارة المكلفة بالبيئة مهمة المساهمة في تجسيم التنمية المستدامة فأصبحت وزارة البيئة و التنمية المستدامة و كلفت بمهمة تنسيق أعمال الدولة في مجال حماية البيئة و تحسين جودة الحياة و المحافظة على الموارد الطبيعية و السهر على إدماج البعد البيئي و التنمية المستدامة ضمن الإستراتيجيات و السياسات القطاعية و مخططات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تركيز ثقافة بيئية سليمة تؤسس لتنمية مستدامة لدى المواطن .

و تم قبل ذلك إحداث الديوان الوطني للتطهير منذ سنة 1974 ، وإعادة هيكلته بموجب القانون عدد 93-41 المؤرخ في 19 أفريل 1993. كما أحدثت الوكالة الوطنية لحماية المحيط في 2 أوت 1988 .

وقد تم خلال العقدين الماضيين إحداث العديد من المؤسسات العمومية المهتمة بالشأن البيئي مثل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي التي أحدثت سنة 1995 ، و مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة الذي أحدث سنة 1996 ، و البنك الوطني للجينات الذي أنشئ سنة 2003 وأخيرا الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ، التي أحدثت سنة 2005.

كما تم تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بمجموعة من النصوص في مجال حماية البيئة ومقاومة التلوث وتشمل خصوصا القانون عدد 70 لسنة 1995 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بالحفاظ على المياه والتربة ، والقانون عدد 29 لسنة 1996 المؤرخ في 3 أفريل 1996 الذي ضبط خطة عمل وطنية عاجلة لمقاومة حوادث التلوث البحري ، والقانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 يتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها و إزالتها، والقانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلق بجودة الهواء.

كما صادقت الدولة التونسية على العديد من المعاهدات و البروتوكولات و الإتفاقيات الدولية و العالمية و الإقليمية التي تهم مجالات متعددة تعنى بحماية البيئة نذكر منها بالخصوص الإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد ،و إتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي و بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية و إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و بروتوكول كيوتو و إتفاقية فيانا لحماية طبقة الأوزون .

1.1- إستراتجية قطاع البيئة و التنمية المستدامة:

تتمثل أهم محاور إستراتيجية البيئة والتنمية المستدامة في العناصر التالية :

- ❖ التصرف في النفايات الصلبة و السائلة و معالجتها .
- ❖ المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي والحد و التأقلم مع التغيرات المناخية.
- ❖ تكريس التنمية المستدامة
- ❖ تنمية الإقتصاد الأخضر و تكنولوجيات البيئة
- ❖ الإتصال و التحسيس و التربية البيئية.

ستعمل وزارة البيئة و التنمية المستدامة خلال الخمس سنوات القادمة على تركيز السياسات البيئية و مختلف المشاريع و المخططات حول هذه المحاور الكبرى .

1-1-1 الأولويات الإستراتيجية :

يتم تجسيم المحاور الكبرى من خلال الأولويات الإستراتيجية التالية :

- ❖ **تحسين إطار العيش و العناية بالنظافة و البيئة :**

لقد شهدت مختلف الجهات في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى جودة الحياة نتيجة تكدس النفايات المنزلية و فواضل البناء في الشوارع و الأنهج بكميات هائلة و إنتشار المصبت العشوائية التي تتكاثر فيها جميع أنواع الفضلات دون ان تستجيب للمواصفات المطلوبة و ما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط.

بالإضافة إلى تردي منظومة تطهير المياه المستعملة، فالوسط الريفي لا يزال يشكو من نقص في هذا المجال و كذلك بالنسبة للعديد من الأحياء الشعبية. كما أن كميات كبيرة من المياه المستعملة الملوثة تلقى مباشرة في الوسط الطبيعي فتلحق الضرر بالمائدة المائية و التربة و الصحة . كما ان عديد الأقطاب الصناعية تشكو من عدم توفر محطات مختصة في معالجة المياه الصناعية و هو ما قد يؤثر على نوعية المياه المعالجة.

أما منظومة النفايات فقد عرفت خلال السنوات الأخيرة عديد الإخلالات ناجمة عن تداخل المسؤوليات في مجال التجميع و كذلك على مستوى التصرف حيث يلاحظ تشتت القرار بين السلط المحلية و الجهوية و بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .كما أن عددا هاما من المصبات المراقبة المنجزة لمعالجة النفايات المنزلية و المشابهة بالإضافة إلى مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو بقيت مغلقة بسبب التحركات و الإحتجاجات الإجتماعية مما أثر سلبا على سير العمل بهذه المنشآت .

لذا سيتركز عمل الوزارة في المستقبل على النهوض بالبيئة الحضرية و الريفية للرفع من جودة الحياة وتطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و ذلك من خلال الفـــرز و التثميـــن و الرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة إقتصادية جديدة تشغل و توفر مداخيل إضافية و تضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة بالإضافة إلى الإقتصاد في الموارد و تحسين منظومة معاجلة المياه المستعملة المنزلية و الصناعية .

و صيانة المنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء و دعم شبكة التطهير و تعزيز جهود النظافة و جمالية المدن و القرى .

❖ مقاومة التلوث و و تحسين الوضع البيئي بالإقطاب الصناعية:

يمثل التلوث الصناعي إحدى أهم الإشكاليات البيئية التي تتطلب تكثيف الجهود خلال المرحلة القادمة حيث بينت الدراسات و المعاينات الميدانية تردي الوضع البيئي في العديد من المناطق الصناعية على غرار قابس و صفاقس و الحوض المنجمي و القصرين و بنزرت و قد تسببت هذه الوضعية في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . و تعد الإفرازات الصادرة عن هذه المصانع سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية هي المسبب الرئيسي في التلوث نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات الوطنية المعمول بها.

و قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على تدعيم و تحسين منظومات المراقبة البيئية للمؤسسات الملوثة و الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر البيئي السلبـــي و تطويـــر طرق و أساليب الوقاية من التلوث الصناعي بما يساهم في الحد من مصادر التلوث و الأضـــــرار بالبيئـــة و بالأوساط الطبيعية الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. و إستحثاث نسق التأهيل البيئـــي للمؤسسات الصناعيـــة و الخدماتية .

وفي هذا الصدد تم دعم الجانب القانوني وتطويره من خلال الشروع في إعداد مجلة البيئة واستصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية والشروع في مراجعة وتحيين المواصفات البيئية التونسية. كما سيتم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى.

❖ المحافظة على التنوع البيولوجي :

بينت الدراسات في مجال التنوع البيولوجي ثراء المخزون البيولوجي الوطني سواء من حيث أهمية المنظومات الطبيعية أو تنوع الأصناف النباتية و الحيوانية . و تتميز المنظومات الإيكولوجية التونسية بالتنوع والهشاشة نظرا لتنوع الظروف البيولوجية و المناخية من الشمال إلى الجنوب.

و للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي الهش تسهر الوزارة على حماية الموارد الطبيعيـــة و المنظومات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي من مخاطـــر التلـــوث و الإتـــلاف و المحافظة على توازنها لضمان إستدامة وظائفـــــها التنموية و الإجتماعية و البيئية والحد من ظاهرة التصحر و المحافظة على الموروث الطبيعي .

وحماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، ومزيد العناية بالشريط الساحلي من خلال حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

❖تحقيق مقومات إستدامة التنمية :

لقد أقرت قمة الأرض الأولى في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 برنامج التنمية المستدامة الأممي الذي يعد المرجعية الأساسية لمبادئ عمل و منهج التنمية المستدامة .

و تقوم هذه المبادئ على ضرورة إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية في كل نشاط تنموي و إستثماري إقتصادي .

وتونس، التي لم تحد عن هذا التوجه، إذ تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة ومنذ سنة 1992 تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.ووضعت السلطات التونسية قراءتها الوطنية التي تضمنها برنامج العمل الوطني للبيئة و التنمية المستدامة للقرن 21 (الأجندا 21 الوطنية) التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1996 .و هو برنامج عمل تضمن أولويات التنمية لتونس خلال التسعينات وكيفية تفعيلها من خلال السياسات القطاعية التي تنتهجها تونس انذاك إستئناسا بمبادي التنمية المستدامة التي دققتها الأجندا 21 الأممية.

بعد ثورة 14 جانفي2011، أصبح من الضروري إتباع نهج جديد في المجال الاجتماعي قصد توفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة والمنصفة على أساس قيم التضامن بين التونسيين. وهذا من شأنه أن يولّد بدوره ظروف أفضل من حيث جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية عبر تنفيذ استراتيجيات موجهة للإدارة الرشيدة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وينطوي تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية على المجالات التالية:

·ضمان استدامة النمو الاقتصادي من خلال أنماط التنمية بما يتفق وتكييفها وفقا للموارد الطبيعية والبشرية في البلاد ومتطلبات اندماج البلاد في الاقتصاد العالمي،

·توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد من خلال تعزيز اقتصاد المعرفة الذي يثمّن معرفة الموارد البشرية دون أن يسبب ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية الهشة،

·التوجه من القطاعات الاقتصادية التقليدية (الفلاحة والصناعة واستخراج المعادن ، والسياحة، والنقل) نحو أنماط إدارة أكثر استدامة للأوساط الإيكولوجية الطبيعية عبر دعم أنظمة إنتاج واستهلاك مسؤولة، تكون مربحة اقتصاديا و عادلة اجتماعيا.

·التخفيض أو المحافظة على تكلفة التدهور البيئي التي تبلغ 2.1٪ من الناتج المحلي الخام، وإعطاء الأولوية للاستثمار منخفض التكلفة البيئية.

❖ النهوض بالتحسيس و التوعية و التربية البيئية :

إن حماية البيئة هي مسؤولية مشتركة تتكامل فيها ادوار الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني و سائر المواطنين .لكن يلاحظ في السنوات الأخيرة تدني مستوى الوعي بالأهمية الحيوية لقضايا البيئة بإعتبار أن هذا الوعي هو الوسيلة الأكثر فاعلية في ترشيد إستخدام الموارد و التعامل مع المحيط الحيوي.

لذا فإن تعبئة المواطنين أفرادا أو جماعات للمساهمة في حماية البيئة يعد من أبرز مقومات الإستراتجية الوطنية لحماية المحيط ببلادنا. وعلى هذا الأساس سيتم مضاعفة الجهود من أجل مزيد الارتقاء بالوعي البيئي وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة لدى مختلف الفئات بكافة جهات البلاد ولا سيما لدى الناشئة والشباب. وذلك من خلال حفز المشاركة وترسيخ مفهوم الشراكة والانخراط التطوعي ودفع مساهمة النسيج الجمعياتي .

كما يعد إقرار البرنامج العالمي للتربية من أجل التنمية المستديمة من قبل الأمم المتحدة (2015–2020) فرصة لإرساء منظومة تربوية متكاملة لحماية البيئة ولنشر ثقافة الاستدامة ولتمتين الشراكة مع الأطراف المعنية بالتربية في مختلف مراحلها والتعاون على إرساء منظومة تربوية تضمن إعداد جيل مدرك لمقتضيات التنمية المستديمة ومؤمن بالقيم التي تستوجبها ومنها التضامن بين الفئات والجهات.

2-1-1 :آليات تفعيل السياسات البيئية :

من أجل تحقيق هذه التوجهات الإستراتيجية تعتمد الوزارة على عدة آليات لتنفيذ سياساتها في مجال العناية بالبيئة و تحسين جودة الحياة و تحقيق إستدامة التنمية نذكر منها بالخصوص:

- **صندوق مقاومة التلوث** : هو آلية مالية تهدف إلى مساعدة الصناعيين على إنجاز مشاريعهم الرامية للحد من التلوث المائي و الهوائي و ذلك من خلال إسناد منحة مالية في حدود 20 بالمائة من قيمة الإستثمار و دعم الشركات المتخصصة في جمع و رسكلة النفايات و مساعدة المشاريع الصناعية الرامية إلى إستعمال التقنيات النظيفة
- **صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط** : احدث بمقتضى القانون عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003 المتعلق بقانون المالية لسنة 2004 و يتولى تمويل العمليات الرامية إلى العناية بالمحيط و المحافظة على البيئة و جمالية المدن .
- **مجلة التشجيع على الإستثمارات** : التي أفردت الإستثمارات الموجهة للمسائل البيئية بتشجيعات إقتصادية و جبائية خاصة ،
- **دراسات المؤثرات على المحيط :** إنطلقت هذه الدراسات في تونس بصفة إجبارية منذ سنة 1992 في إطار تفعيل الأمر عدد 362 لسنة 1991 المؤرخ في 13 مارس 1991 المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط ، التي تعد من أهم الآليات الوقائية في المجال البيئي فهي أداة وقائية أساسية لحماية البيئة من التلوث و الحد من إستنزاف الموارد الطبيعية و تقييم التأثيرات المباشرة و غيرالمباشرة للمشاريع الصناعية و الفلاحية و التجارية على المحيط و الواجب تقديمها للوكالة الوطنية لحماية المحيط لإبداء الرأي قبل الحصول على أي ترخيص إداري يتعلق بإنجاز المشروع .
- **المراقبة البيئية** :و هي آلية تساهم في تشخيص و رفع المخالفات البيئية بالإعتماد على المواصفات الوطنية و خطط التصرف البيئية المعتمدة في دراسات المؤثرات على المحيط و قد بينت هذه المنظومة هشاشتها وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكلتها و تمكين المراقبين من القيام بوظائفهم على الوجه المطلوب . كما أن نتائج المراقبة البيئية لا يتم نشرها لتمكين المواطنين من الإطلاع عليها .
- **برنامج التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية و الخدماتية** :يشرف على هذا البرنامج مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة الذي وضع برنامجا لمساندة المؤسسات الصناعية لمعالجة النفايات الصناعية و تحسين أساليب التصنيع و إرساء منظومات التصرف البيئي 14001 بإعتبار أن المعايير البيئية تعتبر عاملا حاسما للقدرة التنافسية بالنسبة إلى المنتوجات التونسية كما أن التأهيل البيئي أصبح وسيلة تنافسية و شرطا لديمومة المؤسسة . و يقوم المركز بمساعدة الصناعيين على إيجاد حلول تنظيمية أو تقنية أو تكنولوجية وإعتمادعها لتحقيق الأهداف التالية :
    - الحد من التأثيرات الناجمة عن أنشطتهم على البيئة
    - التصرف الأمثل في الموارد

- تحسين المردودية الإقتصادية

- **اللواء الأزرق** :تخص هذه العلامة البيئية العالمية التي تشرف عليها الجمعية التونسية لحماية الطبيعة و البيئة الشواطئ و الموانئ البحرية .
- **المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة**:يهدف المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة بالتنسيق مع مختلف الهياكل الوطنية إلى وضع نظام دائم لجمع و إنتاج المعلومات حول البيئة و التنمية المستدامة و تحليلها و التصرف فيها و نشرها و ذلك من أجل المساعدة على أخذ القرار مع مراعاة متطلبات حماية البيئة و التنمية المستدامة.
- **المجلس الوطني لمكافحة التصحر** : تم إحداثه سنة 2005 من مهامه العمل على إبداء الرأي وتصور الاستراتيجيات وبرامج عمل مكافحة التصحر والتنسيق بين مختلف الهياكل في هذا المجال. كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر تبعا لمصادقتها على هذه الاتفاقية منذ سنة 1995 ولها التزامات بما في ذلك إعداد وتنفيذ إستراتيجية وبرنامج عمل حول مكافحة التصحر وتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.
- **هيئة التنمية المستدامة و حقوق الأجيال القادمة** : التي تم إحداثها بمقتضى الفصل 129 من دستور الجمهورية التونسية لجانفي 2014 . هذا الإجراء يعبر عن الإرادة العميقة التي تحدو ممثلي الشعب التونسي بعد الثورة على تفعيل مبادئ التنمية المستدامة من خلال مراقبة مدى الإلتزام بتجسيم هذه المبادئ ضمن السياسات القطاعية و مخططات التنمية و الإتفاقيات التي تبرمها تونس في المستقبل مع الأطراف الأجنبية ذات العلاقة بالتنمية .
- **التشريعات البيئية** : تتمتع البيئة بتونس بآليات قانونية بيئية جد متنوعة تتألف من عدة نصوص تشريعية متنوعة تشمل معظم جوانب التصرف في البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية .
- -**الإتفاقيات و البروتوكولات** التي إتخذتها المجموعة الدولية أو تتخذها على المستوى الإقليمي البلدان المتوسطية او الإفريقية او العربية أو المغاربية من أجل حماية البيئة كما تعمل تونس على ملاءمة تشريعاتها الوطنية مع هذه النصوص القانونية الدولية.

3-1-1- أهم الإصلاحات في قطاع البيئة:

إن تطوير العمل البيئي و تحسين القدرة على الآداء نحو مزيد من النجاعة و الفاعلية للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة تقتضي القيام بعدة إصلاحات خاصة على المستوى المؤسساتي و التشريعي و الترتيبي و مختلف آليات التدخل في المجال البيئي .

❖ **إصلاح النظام المؤسساتي المكلف بالتصرف في البيئة :**

و ذلك بمراجعة شاملة لمهام ووظائف كل الهياكل المركزيـــــة و الجهويـــة و المؤسســـات و المنشآت العمومية الراجعة بالنظر للوزارة و ذلك لتفادي التداخل في المهام بين هذه الهياكل و العمل على تعزيز دور المصالح الجهوية و دعمها و تمكينها من صلاحيات واضحة في مجال تحديد البرامج و تنفيذها و متابعتها حسب أولويات و حاجيات كل جهة .

إعادة النظر في مشمولات و مجال تدخل المؤسسات المعنية بالبيئة الحضرية لضمان التكامل و النجاعة في العمل حتى تكون مدننا نظيفة و جذابة لمتساكنيها .

النهوض بالشراكة : يتطلب التصرف الناجع في البيئة تعبئة و مساهمة فعالة لكافة الأطراف المختصة ، أي المصالح و المؤسسات الحكومية و المنظمات الإجتماعية المهنية و المجتمع المدني و الجمهور العريض .إن إقامة شراكة نشيطة بين هذه الأطراف المختلفة يعد مسالة حتمية لضمان نجاح السياسات البيئية . و في هذا السياق يجب العمل على مراجعة كافة الإجراءات التي ترمي إلى تشريك السكان في عملية أخذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المستوى الترابي و التي تتم على مستوى الوزارة أو المؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

إقامة نظام لتصور و تنسيق و متابعة السياسة البيئية: يضم مختلف المتدخلين في ميدان البيئة لكي يضمن تماسكا أفضل فيما بين برامج العمل و نجاعة أكثر في إنجازها و ينبغي أن يرتكز هذا النظام على وزارة البيئة .و على الهياكل التي تشرف عليها .

مراجعة المنظومة الرقابية : تمثل الرقابة البيئية عنصرا أساسيا في منظومة المحافظة على البيئة و حيث أن العديد من إشكالات التلوث لا يزال قائما بعد حوالي ربع قرن من الأنشطة الرقابية فإنه من الضروري إجراء إصلاحات تشريعية و مؤسساتية لضمان علوية القانون و تطبيق مبدأ العهدة على الملوث مهما كان إنتماؤه.

تدعيم الآليات التشريعية و القانونية المتلعقة بتراتيب التصرف في البيئة : و خاصة مجلة البيئة .

إبرام عقود أهداف و القدرة على الآداء مع كل مؤسسة أو منشأة عمومية تابعة للوزارة تتضمن إستراتيجية المؤسسة و أهدافها و مؤشرات قيس الآداء و الأنشطة المبرمجة للخمس سنوات القادمة .

إعادة النظر في منظومتي التصرف في النفايات و التطهير: لدعـــــم اللامركزيـــــة و ضمان التوازن بين الجهات و إجتناب التداخل في الأنشطة بين الجماعات العمومية المحلية و وزارة البيئة و التنمية المستدامة.

2.1- بـــــرامج وزارة البيئة و التنمية المستدامة:

إن السياسات والتوجهات الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة والمرجعيات المعتمدة في هذا المجال تحدد مجموعة من الأهداف المرتبطة بمجالات البيئة والتنمية المستدامة وهي التي تستحوذ على الإهتمامات الرئيسية للمجتمع. وأصبحت الوزارة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتقييم مدى تحقيق المنظومة لتلك الأهداف وهو ما يقتضي إرساء الهيكلة (قائمة البرامج) الأكثر نجاعة والتي تعيد الإنتظارات الأساسية للمجتمع إلى صدارة الاهتمامات وجعلها منطلقا وغاية تدخل كل برنامج.

و على هذا الأساس تم تقسيم مهمة البيئة و التنمية المستدامة إلى ثلاثة برامج منها برنامجان لهما صبغة عملياتية يقومان بتنفيذ السياسات البيئية و برنامج دعم و مساندة لهذين البرنامجين و كل برنامج يتضمن مجموع من البرامج الفرعية التي تمثل مجموعة من العمليات التي لها صبغة مشتركة و هي:

البرامج	1- البيئة و جودة الحياة	2- إستدامة التنمية	3- القيادة والمساندة
البرامج الفرعية	جودة الحياة	مسارات التنمية المستدامة	القيادة
	المراقبة البيئية والحد من التلوث	الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي	المساندة
	التنوع البيولوجي		
	التصحر و تدهور الأراضي		

2- الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط :

تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2016 :

يندرج مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2016 في إطار مواصلة سياسات الوزارة المتمثلة في السعي إلى حماية البيئية عبر إنجاز جملة من المشاريع التي تهتم بالبيئة الحضرية والمحافظة على التنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية والوقاية و الحد من التلوث و الحد و التأقلم مع التغيرات المناخية ووضع عدد من الدراسات الإستراتيجية و مخططات العمل و متابعة تنفيذها. كما تسهر الوزارة على إرساء مقومات إستدامة التنمية في كل القطاعات الإقتصادية و السياسات و المخططات التنموية الوطنية و الجهوية .

و قد تم ضبط ميزانية وزارة البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2016 في حدود 182,372 م.د مقابل 203,007 م.د سنة 2015 أي بنقص قدره 20,635 - م.د يمثل نسبة 10,2-% .

و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

- **ميزانية التصرف :**

حددت ميزانية التصرف لسنة 2016 بملغ قدره 43,204 م.د مقابل 41,788 م.د سنة 2015 أي بزيادة قدرها 1,416+ م.د تمثل نسبة 3,4 +%

- **ميزانية التنمية :**

حددت ميزانية التنمية لسنة 2016 بمبلغ قدره 119.168 م.د مقابل 121,219 م.د سنة 2015 أي بنقص يقدر بـ 2,051 - م.د يمثل نسبة 1,7-.%

و تقدر الإعتمادات المرصودة للإستثمارات المباشرة سنة 2016 بـ 4,530م.د مقابل 6,781 م.د سنة 2015 أي بنقص يقدر بـ 2,051- م.د تمثل نسبة 31,2- % .

أما الإعتمادات المرصودة للتمويل العمومي سنة 2016 فقد بلغت 114,638 م.د مقابل 114,438 سنة 2015 أي بزيادة تقدر بـ 0,200+م.د تمثل نسبة 0,01 + % .

- **صناديق الخزينة :**

تقدرالإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة بـ 20 م.د منها 18 م.د لصندوق مقاومة التلوث و 2 م.د لصندوق نظافة المحيط وجمالية المدن. مقابل 40 م د سنة 2015

و تتوزع ميزانية قطاع التنمية المستدامة حسب البرامج كما يلي :

البرنامج عدد 1 : البيئة وجودة الحياة:

بلغت ميزانية برنامج البيئة جودة الحياة لسنة 2016 ما قدره170,439 .م د منها 33,862م.د نفقات تصرف و 116,577 م.د نفقات تنمية و 20 م.د صناديق خزينة.و تمثل الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج 93 % من ميزانية قطاع التنمية المستدامة.

و و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

✓ ***البرنامج الفرعي 1جودة الحياة :***

تم رصد مبلغ قدره 145,425 م.د للبرنامج الفرعي جودة الحياة منها 11,746 م د نفقات تصرف و 113,679 م.د نفقات تنمية و 20 م د صناديق خزينة.وستمكن هده الإعتمادات من مواصلة الجهود المبذولة من أجل النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش في الوسطين الحضري و الريفي .

✓ **البرنامج الفرعي 2: المرقابة البيئية و الحد من التلوث:**

تم رصد إعتمادات تقدر بـ 20,258 م.د لبرنامج المراقبة البيئية و الحد من التلوث منها 18,614 م.د نفقات تصرف و 1,644 م.د نفقات تنمية .

✓ **.البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي:**

تم رصد إعتمادات تقدر بـ 3,928م.د للبرنامج الفرعي التنوع البيولوجي منها 3,428 م.د نفقات تصرف و 0,500 م.د نفقات تنمية .

✓ **البرنامج الفرعي 4 : التصحر و تدهور الأراضي**

تم رصد إعتمادات تقدر بـــ 0,828 م.د لفائدة البرنامج الفرعي التصحر و تدهور الأراضي منها 0,074 م.د نفقات تصرف و 0,754م.د نفقات تنمية. ستخصص هذه الإعتمادات بالأساس لمشروع التصرف المستدام في التربة و المنظـــومات الواحية بالمناطـق الجافـــة و إنجاز البلاغ الوطني الثالث حول التغيرات المناخية و حماية الشواطيء من الإنجراف .

البرنامج عدد 2 : إستدامة التنمية:

بلغت ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2016 ماقدره 5,115 م.د منها 3,724م.د نفقات تصرف و 1.391م.د نفقات تنمية .وتتوزع هذه الإعتمادات على البرنامجين الفرعيين كما يلي :

✓ **البرنامج الفرعي 1 :مسارات التنمية المستدامة**

تم رصد إعتمادات تقدر بـ 0,925.500 م.د لفائدة البرنامج الفـرعي مسارات التنميـة المستدامـة منها 229,500 نفقات تصرف و 0,700 م د نفقات تنمية و تتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بها هذا البرنامج الفرعي في المساعـدة على تهيئة حدائـق و نوادي البيئة المدرسية و متابعة مسار الأجندا 21 الجهوية و المحلية و برنامج المدن المستدامة.

✓ **البرنامج الفرعي 2 : الإقتصاد الأخضرو التجديد التكنولوجي**:

لقد تم ترصد إعتمادات تقدر بـ 4,185.500. م.د لفائدة برنامج الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي منها 3,494.500. م د نفقات تصرف و 0,691 نفقات تنمية و ذلك قصد تنفيذ جملة من المشاريع تتعلق بالنهوض بالإقتصاد الأخضر و تطوير التكنولوجيات البيئية .

البرنامج عدد 3 : القيادة و المساندة :

بلغت ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 ما قدره 6,818 م.د منها 5,618م.د نفقات تصرف و 1,200 م.د نفقات تنمية.

ستمكن هذه الميزانية برنامج القيادة و المساندة من تقديم الدعم و المساعدة لبقية البرامج الفنية من خلال مواصلة صرف المرتبات و الأجور و المنح لمختلف الأعوان من مختلـف الأسلاك و إنجاز برنامج الترقيات و الإنتدابات و تنفيذ برنامج التكوين و التربصات ، و تعهد و صيانة التجهيزات و المعدات و ووسائل النقل و المباني الإدارية .و توفير التجهيـزات الإعـلاميـة و المنظومات المعلوماتية و إنجاز برنامج الإعلامية للوزارة .

صناديق الخزينة:

ستتواصل تدخلات صندوق مقاومة التلوث سنة 2016 والتي تهدف إلى تشجيع الأعمال الرامية إلى حماية البيئة من التلوث الصناعي بالمساهمة في تمويل التجهيزات التي من شأنها أن تحد أو تزيل التلوث الصادر عن المؤسسات الصناعيـة ومشاريـع تجميع و رسكلة النفايات.

كما ستتواصل تدخلات صندوق نظافة المحيط وجمالية المدن من خلال تمويل العمليات الرامية إلى العناية بالمحيط والمحافظة على البيئة وجمالية المدن .

جدول عدد 1 :

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج و البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

البرامج و البرامج الفرعية	انجازات 2014	ق.م 2015	تقديرات 2016	تطور اعتماداتالدفع	
			دفع	المبلغ	النسبة(%)
البرنامج عدد 1 : البيئة و جودة الحياة					
البرنامج الفرعي : جودة الحياة.		170831	145.425		
البرنامج الفرعي : المراقبة البيئية و الحد من التلوث.		17177	20.258		
البرنامج الفرعي : التنوع البيولوجي.		4414	3928.		
البرنامج الفرعي : التصحر و تدهورالأراضي		522	828		
-مجموع البرنامج 1 :		191944	170.439		
البرنامج عدد 2 : إستدامة التنمية					
البرنامج الفرعي : مسارات التنمية المستدامة.		411	925,500		
البرنامج الفرعي: الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي		3953	4185,500		
مجموع البرنامج 2:		4366	5.115		
البرنامج عدد 3 : القيادة و المساندة					
البرنامج الفرعي : القيادة.		2229	2.562		
البرنامج الفرعي : المساندة.		3954	4.256		
مجموع البرنامج 3 :		6183	6.818		
المجموع العام للبرامج:		203007	182.372		

جدول عدد 2

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج / طبيعة النفقة	البرنامج 1 البيئة و جودة الحياة	البرنامج 2 إستدامة التنمية	البرنامج 3 القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرف	33 862	3 724	5 618	43 204
التأجير العمومي	19.827	3 401	3 065	26 293
وسائل المصالح	2 222	257	1 922	4 401
التدخل العمومي	11 813	66	631	12 510
نفقات التنمية	116 577	1 391	1 200	119 168
الاستثمارات المباشرة:	2 154	1 176	1 200	4 530
على الميزانية	2 154	1 176	1 200	4 530
على القروض الخارجية	0	0	0	0
التمويل العمومي :	114 423	215		114 438
على الميزانية	110 223	215	0	110 438
على القروض الخارجية	4 200	0	0	4 200
صناديق الخزينة	20 000	0	0	20 000
المجموع حسب البرامج	170 439	5115	6 818	182 372

رسم بياني عدد 2 :توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

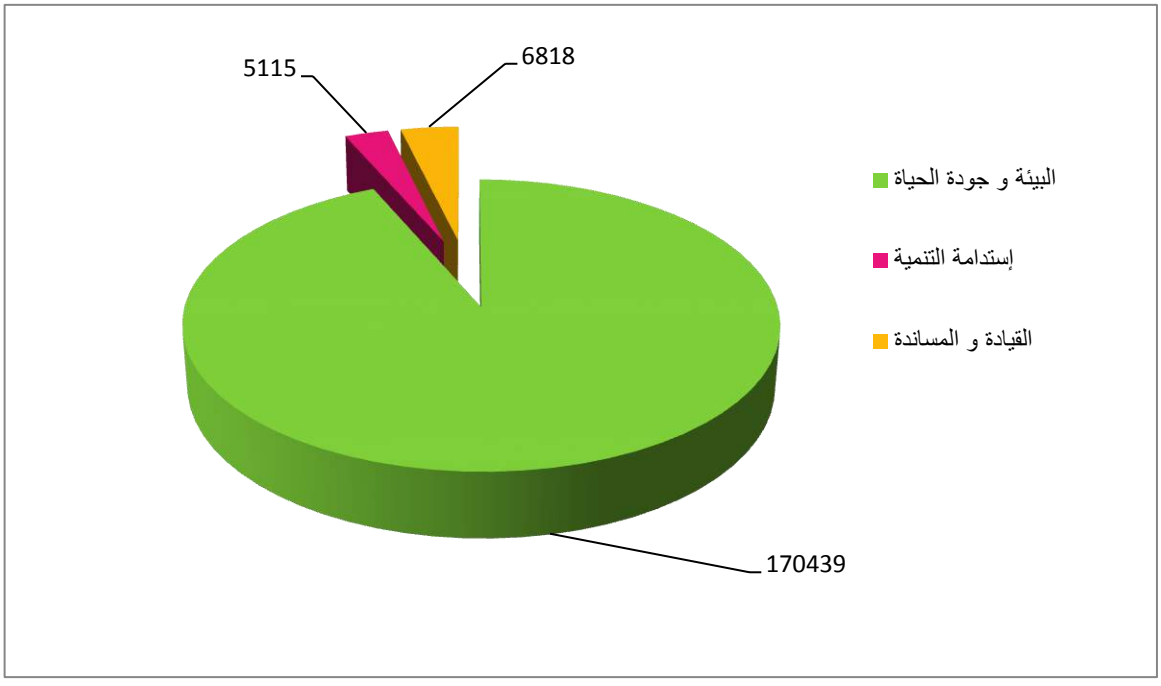

2.2 – تقديم اطار النفقات متوسط المدى (2016- 2018) للوزارة :

جدول عدد3 :

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة : التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف				44538	45954	69133	70294
على موارد الميزانية				41788	43 204	63115	64233
التأجير العمومي				24818	26 293	26883	27738
وسائل المصالح				4297	4 401	6867	7120
التدخل العمومي				12260	12 510	29365	29375
على موارد الذاتية للمؤسسات				2750	2 750	6 018	6 0018
التأجير العمومي					0		
وسائل المصالح					2 750	6018	6061
التدخل العمومي					0	0	0
نفقات التنمية				121219	119 168	184099	162982
على موارد الميزانية					114 968		
الاستثمارات المباشرة				6581	4 530	4750	3630
تمويل العمومي				110438	110 438	150715	140440
على الموارد القروض الخارجية الموظفة					4 200		
الاستثمارات المباشرة				200	0		
التمويل العمومي				4000	4200	28634	18912
على موارد الذاتية للمؤسسات					0		
صناديق الخزينة				40000	20 000	101200	101200
التأجير						17732	19502
وسائل المصالح						2200	2250
التدخل						280	300
التجهيز						80988	79148
ميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				203007	182 372	348414	328415
ميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				205757	185 122	354432	334476

الجدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة : التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

البـــــرامج	انجـــــازات			ق.م	تقـديـــــرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
برنامج 1 البيئة و جودة الحياة				194944	170 439	332843	314759
برنامج 2 إستدامة التنمية				4366	5 115	8179	6154
برنامج 3 القيادة والمساندة				6583	6 818	7348	7502
المجموع :				227168	182 372	348414	328415

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1 : البيئة و جودة الحياة

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

1-1 **خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة :** برنامج البيئة و جودة الحياة يتم تنفيذه من قبل عدة إدارات مركزية تابعة للإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و كذلك عدة مؤسسات عمومية إدارية و غير إدارية و منشآت عمومية تابعة للوزارة بالإضافة إلى الجمعيات العاملة في المجال البيئي و المنظمات غير الحكومية طبقا للرسم التالي :

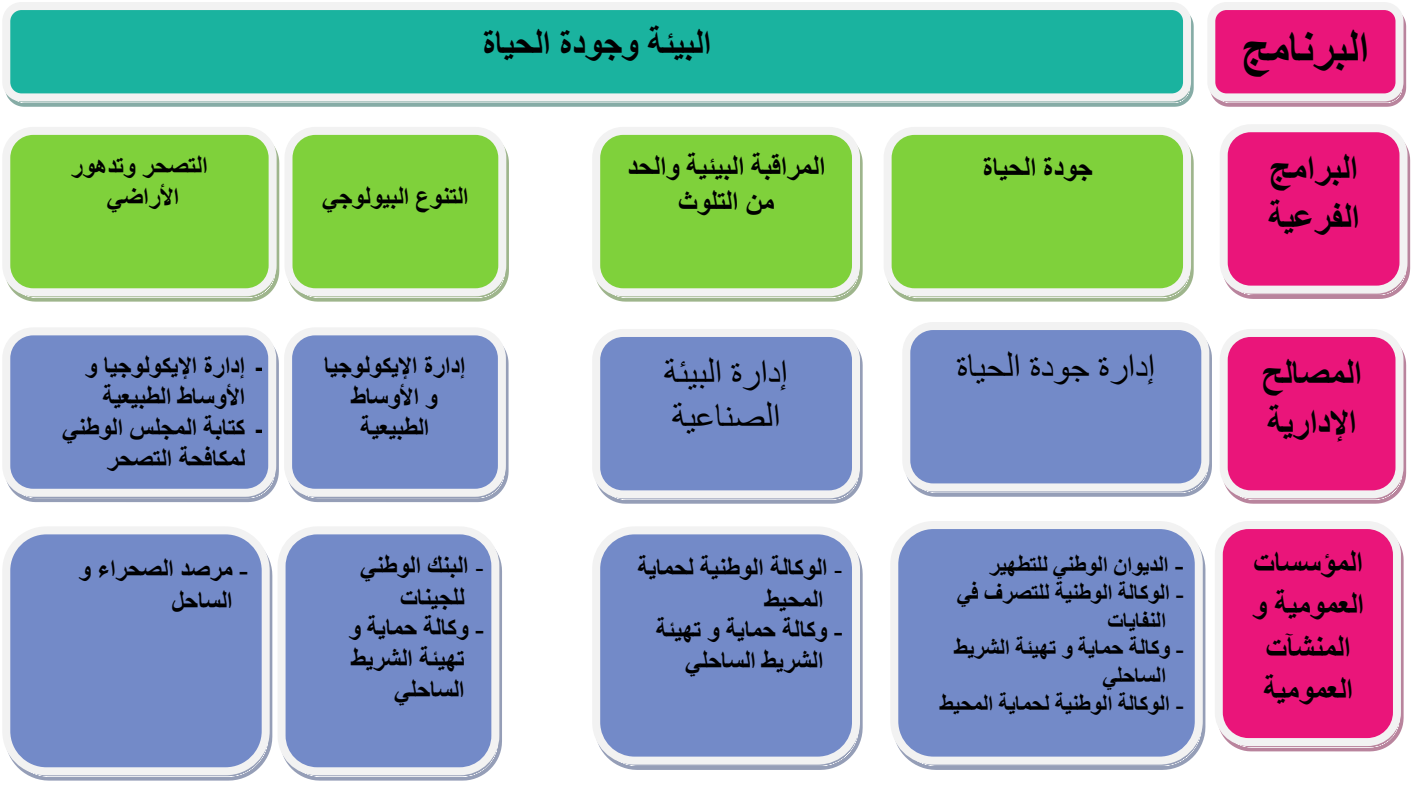

1-2 إستراتيجية البرنامج :

يمثل الوضع البيئي بالبلاد التونسية و المحافظة على البيئة و تحسين مقومات جودة الحياة أهم تحدي مطروح في الوقت الحالي ، و يمكن حوصلة أهم التحديات البيئية الراهنة في ما يلي :

- **تدهور الأوضاع البيئية بجميع جيهات الجمهورية** في الأوساط الحضرية و الريفية و تراجع العناية بالنظافة بصفة كبيرة و تراكم الأوساخ و الأتربة و نفايات الهدم و إنتشار المصبات العشوائية و الناموس .

- **عدم العناية بالجمالية الحضرية:** و تردي وضعية المناطق الخضراء و المنتزهات و الحدائق العمومية التي تحولت إلى مصبات للقمامة .

- **التلوث المتأتي من الأنشطة الصناعية** : و الذي أدى إلى تدهورجميع العناصر التي تحيط بالإنسان من هواء و ماء و تربة.

- **التصرف في النفايات الصلبة و معالجتها** : حيث يلاحظ عدم نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات التي تقتصر أساسا على دفن النفايات في مصبات لا يزال العديد منها عشوائيا .

- **عدم نجاعة منظومة الرقابة** :و الرصد و المتابعة البيئية للأوساط الطبيعة و الملك العمومي البحري و هو مايفسر تعدد المخالفات و الإعتداءات على البيئة .

- **التحدي المتعلق بالمحافظة على الأراضي و التربة** :إذ يمثل التصحر واحدا من أضخم التحديات التي تجابه البيئة و يشكل عقبة رئيسية امام تلبية إحتياجات السكان الأساسية في الأراضي الجافة على غرار الغذاء و الشرب و المسكن.

- **التحدي المتعلق بالتنوع البيولوجي** : التنوع البيولوجي هو أساس الحياة على الأرض و أحد ركائز التنمية المستدامة غير أن التنوع البيولوجي يشهد تناقصا غير مسبوق نتيجة للنشاطات البشرية المختلفة .

- **تحديات تغير المناخ** : بينت الأبحاث العلمية ان مستوى إنبعاثات غازات الدفيئة سجل نموا هاما و ان إستمرار إنبعاثات غازات الدفيئة بالنسق الحالي سيتسبب في إرتفاع درجات الحرارة و في تغيرات عديدة بالنظام المناخي العالمي خلال القرن الحالي .و بذلك فغن إختلال النظام المناخي العالمي من شانه زيادة حدة ووتيرة الظواهر القصوى على غرار موجات الحر و الجفاف و السيول العارمة و الفياضانات و تفاقم التصحر و إلحاق الضرر بالزراعة و التنوع البيولوجي و الغابات و الموارد المائية و الصناعة و صحة الإنسان .

- **تفاقم ظاهرة البناء الفوضوي** :الذي يتسبب في صعوبات كبرى على مستوى توفير المرافق البيئية الدنيا كالتطهير و رفع النفايات .

و قصد مجابهة هذه التحديات الكبرى تم وضع جملة من التوجهات الإستراتيجية تتلخص في المجالات التالية :

*** في مجال التصرف في النفايات :**

أدى النمو الديمغرافي الذي عرفته تونس خلال السنوات الأخيرة إلى تغير نمط الإستهلاك و تطور مستوى عيش المواطن مما تسبب في تزايد الكميات المنتجة من النفايات و تنوعها و تفاقم مظاهر التلوث .

و لتفادي هذه الإشكاليات و إنعكاساتها على الوسط الطبيعي و جودة الحياة تم إتخاذ العديد من الإجراءات المؤسساتية و القانونية لإحكام التصرف في النفايات الصلبة ووضع عدة آليات من شانها إيجاد الحلول الكفيلة لتجميع النفايات و تثمينها و رسكلتها.فقد تم في سنة 1993 وضع برنامج وطني للتصرف في النفايات الصلبة ووقع تحيينه و تطويره سنة 2006 ليصبح إستراتيجية وطنية للتصرف المندمج و المستدام في النفايات (2007-2016). و في سنة 1996 تم إصدار القانون الإطاري المتعلق بالنفايات و مراقبة التصرف فيها و القضاء عليها كما تم على مستوى المؤسساتي في سنة 2005 إحداث الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لدعم عمل البلديات في هذا المجال.

و تتمحور هذه الإستراتيجية على التوجهات التالية :

- خفض إنتاج النفايات عند المصدر

- غلق و إستصلاح المصبات العشوائية (غير المراقبة) و مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة .

- تثمين النفايات بإعادة إستعمالها و رسكلتها ووضع مخططات تصرف لمختلف النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة .

- تحسين التصرف في النفايات الصناعية و الإستشفائية و الزراعية و دعم التعاون مع البلديات في مجال التصرف في منظومة النفايات .

- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجالات جمع النفايات و إستغلال المصبات المراقبة و التثمين و الرسكلة .

- تحسيس و توعية العموم بالتأثيرات البيئية و الصحية لإنتاج النفايات و إتلافها بطرق عشوائية و كيفية التصرف فيها و إتلافها .

* في مجال التصرف في المياه المستعملة:

يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات ذات الأولوية بالبلاد التونسية و ذلك نظرا للدور الذي يلعبه في المحافظة على الصحة و تحسين جودة الحياة و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث المائي .و قد تم تسجيل تقدم ملحوظ في قطاع تصريف المياه المستعملة و معالجتها منذ تأسيس الديوان الوطني للتطهير في سنة 1974 حيث توسعت خدمات التطهير من المناطق الحضرية الكبرى لتشمل المدن المتوسطة و عدد هام من المدن الصغرى و الأحياء الشعبية إلى جانب تطهير بعض المناطق الريفية ذات السكن المجمع و تضم المنظومة لاحالية للتطهير 110 محطات لتطهير المياه المستعملة و 726 محطة ضخ في طور الإستغلال و شبكة من القنوات لتجميع المياه المستعملة على أكثر من 15650 كلم

- تواجه منظومة التطهير عدة تحديات تتمثل بالخصوص في :

*نسبة الربط الضعيفة بشبكة التطهير في بعض الولايات

*تجاوز قدرة المعالجة لبعض محطات التطهير نظرا للنمو السكاني السريع بالمناطق الحضرية خاصة بتونس الكبرى و المناطق السياحية .مما جعل بعض محطات التطهير غير قادرة على التعامل مع الكميات المتزايدة من المياه المستعملة مما أثر سلبا على مردودية المحطات و نوعية المياه المعالجة .

*شبكة تطهير قديمة و مهترئة :جزء هام من الشبكة الحالية للتطهير متكون من قنوات قديمة مستغلة منذ أكثر من 30 سنة تعرف مشاكل عديدة في الإستغلال .

* التصرف في المياه المستعملة الصناعية يشكو من عديد النقائص و ينعكس سلبا على نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير و يشكل عائقا أمام إعادة إستعمالها في المجال الفلاحي و يرجع ذلك إلى ضعف مردودية عمل محطات المعالجة الأولوية الموجودة بالوحدات الصناعية أو لغيابها في العديد من الحالات .

و تتمثل أهم الأولويات في مجال التطهير في التوجات التالية :

- الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفظة
- تعميم خدمات التطهير و تحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان
- النهوض بالتطهير بالأحياء الشعبية و المناطق الريفية ذات السكن المجمع
- تحسين نوعية المياه المعالجة و ذلك بتأهيل و توسيع منشآت التطهير التي هي في طور الإستغلال و ذلك بإستعمال التكنولوجيات الحديثة و خاصة منها المقتصدة للطاقة .
- مقاومة التلوث الصناعي السائل و ذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية .
- تطوير التصرف في الحمأة و تثمينها .

*** <u>في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي:</u>**

تولي وزارة البيئة و التنمية المستدامة إهتماما خاصا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و البيولوجية حيث تم وضع سياسة متكاملة تجمع بين الإجراءات و البرامج الوقائية والعلاجية و ذلك قصد المحافظة على هذه الموارد من جهة و تثمينها و ترشيد إستهلاكها من جهة أخرى . و يعتبر مستوى المعرفة بالتنوع البيولوجي بتونس مقبولا و ذلك من خلال القيام بعديد الدراسات في هذا المجال و من أهمها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي التي تم إعدادها سنة 1998 و تحيينها سنة 2008 و قد مكنت هذه الدراسة من جرد لكل الثروات البيولوجية المتوفرة بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى جرد كل المنظومات البيئية و الإيكولوجية .

و يبلغ مجموع الأصناف التي تم تحديدها حوالي 7212 صنفا تتوزع على حوالي 69 منظومة طبيعية و 12 منظومة فلاحية .و بهدف المحافظة على المخزون البيولوجي الوطني تم بعث شبكة للمناطق المحمية حيث بلغ عدد المناطق المحمية 44 منطقة محمية سنة 2012موزعة بين 17 حديقة وطنية و 27 محمية طبيعية .بالإضافة إلى حوالي 40 منطقة رطبة مسجلة بالقائمة العالمية لمواقع رمسار.

و يتعرض التنوع البيولوجي إلى عدة ظغوطات تؤدي إلى هشاشة المنظومات الطبيعة البرية و تحطيم الموائل الطبيعية للحيوانات، و ذلك يرجع إلى عدة عوامل من أبرزها العوامل المناخية على غرار الجفاف و التصحر و الفياضانات و الرياح، بالإضافة إلى عدة عوامل ذات طابع بشري على غرار الإستغلال المفرط للغطاء النباتي و خاصة من خلال الرعي الجائر و عدم إحترام التداول الزراعي و تغيير صبغة الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى مناطق شبه حضرية او صناعية او إلى مناطق سياحية .

و نظرا للإقرار بالفشل في الوصول إلى الهدف الخاص بالتقليص من تدهور مكونات التنوع البيولوجي بحلول سنة 2010 الذي أقرته إتفاقية التنوع البيولوجي و تبنته الأمم المتحدة بمناسبة قمة الأرض الثانية التي إنعقدت بجوهانسبورغ سنة 2002. تمت بلورة خطة إستراتيجية أممية 2011-2020 للمحافظة على التنوع البيولوجي تتمحور حول 20 هدفا .و في هذا الإطار شرعت الوزارة في ملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية و ترتكز الإستراتيجية الوطنية على المحاور الآتي ذكرها :

*التعرف و التصرف في الأسباب التي تقف وراء تدهور مكونات التنوع البيولوجي

*الحد من التهديدات المسلطة على التنوع البيولوجي

*المحافظة على الأصناف و الموارد الجينية

*تدعيم الإنتفاع بإيجابيات الخدمات في مجال التنوع البيولوجي

*التحكم في المعارف و تقوية القدرات الوطنية .

*** في مجال مكافحة التصحر :**

إن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية يأثر سلبا على حياة الملايين من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي و جودة الحياة وفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور. كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.، حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه، على كما تتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة التصحر التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام .1996 واعتمدت بلادنا، التي انضمت للمعاهدة الأممية في 1995 برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

وستشرع وزارة البيئة و التنمية المستدامة خلال الفترة القادمة في مواكبة المستجدات الحديثة والاستئناس بالتوجهات الوطنية والدولية لا سيما نتائج قمة الأرض ريو + 20 وتحيين برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر.

ولتفعيل هذا الدور تم إحداث الهياكل التالية:

***المجلس الوطني لمكافحة التصحر** تم إحداثه سنة 2005 من مهامه العمل على إبداء الرأي وتصور الاستراتيجيات وبرامج عمل مكافحة التصحر والتنسيق بين مختلف الهياكل في هذا المجال،

***لجان جهوية قارة** حسب تنقيح الأمر الخاص بالمجالس الجهوية (2005).

كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وتقوم بتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.

وزارة البيئة هي نقطة اتصال الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وهي همزة وصل بين ما يحدث على المستوى الدولي (قرارات مؤتمرات الأطراف للاتفاقية وكل الإجراءات التي لها علاقة بذلك) وما يحدث على المستوى الوطني وإيصال المعلومة على المستويين.

و قد قامت وزارة البيئة و التنمية المستدامة بإعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر سنة 1998 وهو إطار عام لكل الاستراتيجيات القطاعية والبرامج والمشاريع التي لها علاقة بمكافحة التصحر .

و كذلك برامج عمل جهوية (12) ومحلية (12) في أغلب الولايات الأكثر عرضة للتصحر (1997 – 2010)،و دراسات استراتيجية مختلفة وأهمها وضعية التصحر. بالبلاد التونسية.

أهم الألويات في مجال مقاومة التصحر :

- المساهمة في المحافظة على الغطاء النباتي وتطويره ودعم برامج الحد من التصحر والرعي الجائر مع إعتبار الخصوصيات الإقتصادية و الإجتماعية للسكان المحليين.

- تحيين الخطة الوطنية لمكافحة التصحر و متابعة تنفيذها.

- تشخيص الآليات الكفيلة بتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الأنشطة الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي.

***في مجال تحسين البيئة الحضرية :**

لقد كان للتطور الديمغرافي والتوسع العمراني وتغير أنماط الإنتاج و الإستهلاك تأثير مباشر على التصرف في الوسط الحضري بصفة عامة وعلى جودة الحياة بصفة خاصة. وقد تم وضع وتنفيذ العديد من البرامج والإجراءات للنهوض بالوسط الحضري نذكر منها بالخصوص النهوض بالجمالية الحضرية (المساحات الخضراء، المنتزهات الحضرية، شوارع البيئة، شوارع الأرض، المسالك الإستراتيجية، مداخل المدن،...)

كما سعت الوزارة إلى معاضدة الأطراف المتدخلة لإدماج البعد البيئي في مختلف الخطط والمشاريع التنموية. إلا أنه تبين وجود عديد النقائص في السياسات المتبعة وهي راجعة بالأساس لـ:

- صعوبة مواجهة التوسع العمراني للمدن التونسية ،
- صعوبة التصرف في أمثلة التهيئة العمرانية في ما يخص إعدادها ومتابعتها ومراجعتها وتفعيلها،
- غياب التنسيق بين المتدخلين في الوسط الحضري،
- غياب وتقلص دور المجتمع المدني
- وضع وتنفيذ برامج تنموية محدودة لا تواكب حجم تطور المدن التونسية ولا تستجيب لتطلعات متساكنيها،

و تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في العناصر التالية :

- مزيد العناية بجمالية المدن والتجمعات السكنية بإحداث المزيد من الفضاءات الخضراء بجل المدن والتجمعات السكنية وتعهد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية الموجودة وتهيئة الشوارع الرئيسية ودعم تعزيز المجهود البلدي في مجال بعث مساحات خضراء .

- ضمان جودة الخدمات البيئية كالنظافة و التطهير الحضري و الريفي و التصرف في النفايات و جمالية المدن و القرى و مقاومة الضجيج و مختلف الأضرار.

* في مجال مقاومة التلوث :

تسعى وزارة البيئة لدعم وتطوير طرق وأساليب الوقاية من التلوث الصناعي الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. وفي هذا الصدد تم دعم الجانب القانوني وتطويره من خلال الشروع في إعداد مجلة البيئة واستصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية والشروع في مراجعة وتحيين المواصفات البيئية التونسية. كما تم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى .

وتعمل وزارة البيئة على استحثاث نسق تنفيذ مشاريع ازالة التلوث بالمناطق الصناعية الكبرى على غرار مشروع إزالة التلوث ببحيرة بنزرت ومشروع التصرف في حمأة مغاسل الفسفاط بالحوض المنجمي بقفصة بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية المنفذة لهذه المشاريع إلى جانب إنجاز العديد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الوضع البيئي ومحيط المؤسسات الصناعية الكبرى التي تنتمي بالخصوص لقطاعات استخراج وتحويل الفسفاط وصنع الأسمدة وصنع الإسمنت .

ولمزيد تشخيص الوضع البيئي بجميع مناطق البلاد التي تتواجد بها مسببات التلوث الصناعي الناجم عن الانشطة الصناعية الملوثة القديمة منها والحالية، تواصل انجاز الدراسات التشخيصية والتقييمية للوضع البيئي للجهات وتم التركيز بالخصوص على المواقع الصناعية الملوثة (المناجم القديمة، المصبات الصناعية العشوائية والاودية الملوثة، مصبات المرجين المواقع الملوثة بالصخر الحريري...) وتحديد مصادر التلوث لكل الاوساط الطبيعية كالهواء والماء والتربة والتقييم الاولي للانعكاسات البيئية والصحية المحتملة لتلك الانشطة وشملت هذه الدراسات بالخصوص منطقة صفافس الجنوبية وبحيرة بنزرت والمركب الصناعي بقابس وصفاقس وبنزرت.

وقد حضي المجال التشريعي بحيز اهتمام كبير تجسد في اعداد دراسات لتحيين واستكمال منظومة المواصفات البيئية وتطويرها لتكون متناسقة مع التطور التكنولوجي والاقتصادي التي تشهده بلادنا وتم على اثرها اقتراح نصوص مواصفات جديدة في مجالات المياه المستعملة والانبعاثات الغازية ونوعية التربة والترسبات البحرية والمياه الجوفية والنفايات لبعض القطاعات الاقتصادية وغيرها هذا بالإضافة إلى تطعيم المواصفات التونسية الحالية الخاصة بالمنتجات ومراجعتها طبقا للمقاييس والشروط البيئية التي تضمنتها التشاريع والتوجيهات الأوروبية .

و تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في ما يلي :

- إعداد إستراتيجية وطنية لإعادة تأهيل قطاع الصناعة وإزالة التلوث وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والتوجه نحو الإنتاج النظيف واعتماد كلفة تدهور البيئة والموارد الطبيعية ضمن المقاربات الاقتصادية في إطار نظرة اقتصادية شاملة (Macro-économique)،

- إزالة التلوث واستصلاح وتهيئة المواقع الملوثة ذات الأولوية،

- تحسين نوعية الهواء و المحافظة عليها خاصة بالوسط الحضري و العمل على تطوير الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء.

- تطوير الآليات و الإجراءات و الطرق المتعلقة بالمراقبة والوقاية من تدهور الوسط الطبيعي و الحد و التخلص من النفايات و الإفرازات الملوثة.

- تدعيم شبكات رصد حالة الأوساط والنظم الطبيعية (شبكة رصد حالة الموارد والأوساط المائية والتربة والسواحل والهواء والغابات ...)

دعم آليات الإنتاج لمواكبة المواصفات العالمية على مستوى جميع مراحل الإنتاج واعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة من أجل المحافظة على البيئة واستدامة نشاطهم،

التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بالأقطاب الصناعية الكبرى التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من مصادر التلوث الصناعي.

1-3 البرامـــج الفرعيـــة:

سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة لهذا البرنامج ولتيسير متابعته فقد تم تقسيمه إلى البرامج الفرعية التالية:

1. **جودة الحياة.**
2. **المراقبة البيئية والحد من التلوث.**
3. **التنوع البيولوجي**
4. **التصحر و تدهور الأراضي**

تتمثل مشمولات كل برنامج فرعي في ما يلي :

البرنامج الفرعي 1 جودة الحياة :

يتدخل هذا البرنامج الفرعي في ثلاثة مجالات رئيسية و هي :

- **<u>أولا في مجال التجميل الحضري :</u>**

- وضع مخططات و أطرإنجاز المنتزهات الحضرية و متابعة و تقييم هذه المنتزهات و التصرف المستدام فيها بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

- متابعة برامج إحداث المساحات الخضراء بالوسط الحضري و المساهمة في تجسيم السياسة الوطنية في هذا المجال .

- إعداد و متابعة برامج و مشاريع تجميل المدن .

-تعهد الشواطئ و صيانتها و تأهيلها لتضمينها تحت اللواء الأزرق و إنجاز الفسح الشاطئية.

- المساهمة في النهوض بإطار العيش بالوسط الريفي عبر برامج و مشاريع و إستصلاح و تأهيل المناطق الريفية و عمليات المحافظة على المناظر الطبيعية و المناطق الخضراء

- **ثانيا في مجال النفايات :**

- متابعة و تنسيق البرامج و المشاريع الخاصة بالتصرف في النفايات الصلبة في الوسطين الحضري و الريفي و إقتراح الإجراءات الحلول و البرامج المناسبة لجمع و معالجة و إعادة إستعمال و تثمين تلك النفايات و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية .

- إيجاد الحلول والآليات الملائمة للتصرف السليم في المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاصة والخطرة والوقاية من مخاطرها.

- إنجاز مشاريع و برامج إحكام التصرف في مختلف أصناف النفايات بهدف حماية البيئة من مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات .و تدعيم منظومات التصرف في النفايات القابلة للرسكلة و التثمين و تعزيز القدرات الوطنية في معالجة الملوثات العضوية الثابتة

- **ثالثا في مجال التطهير :**

- إنجاز و متابعة و تنسيق مشاريع تجهيز المدن و التجمعات الحضرية بشبكات التطهير و محطات التطهير و محطات الضخ .

- إنجاز و متابعة المشاريع المتعلقة بتوسيع و تهذيب محطات التطهير و محطات الضخ و شبكة التطهير

- التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير

- مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من إنعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج تطهير المناطق الصناعية و توسعة محطات معالجة المياه الصناعية و تطوير نسبة إعادة إستعمال المياه المعالجة في بعض الزراعات و الصناعة و السياحة .

- متابعة برامج و آليات النهوض بالتطهير الريفي و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

. **البرنامج الفرعي2: المراقبة البيئية و الحد من التلوث**

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في جانبين:

- أولا الجانب الوقائي :

- إبداء الرأي حول دراسات المؤثرات على المحيط .

- إقتراح المواصفات التي يجب تطبيقها في مجال النفايات و الإفرازات الصناعية و مصادر التلوث بصفة عامة .

- التصرف في صندوق مقاومة التلوث .

- النهوض بالتكوين و التربية و التحسيس في ميدان مقاومة التلوث .

- إقتراح الإجراءات و الحلول اللازمة للوقاية من إفرازات الغازات السامة و الغبار و الإشعاعات و كل مظاهر التلوث الهوائي.

- مراقبة تطور إستعمال الموارد الطبيعية و تنسيق و متابعة الخطط المتعلقة بالوقاية من تدهور الوسط الريفي نتيجة أنشطة الإنسان .

-تنسيق العمل مع المؤسسات العمومية و الأطراف المعنية للوقاية من التلوث .

- رصد تطور النظم البيئية الساحلية عبر وضع و إستغلال أنظمة معلوماتية متخصصة.

- ثانيا الجانب العلاجي :

- مقاومة كل مصادر التلوث و الضرر و جميع أشكال تدهور البيئة .

- مراقبة و متابعة المخلفات الملوثة و التجهيزات المخصصة لمعالجتها.

- مراقبة و متابعة مصادر التلوث الهوائي خاصة بالوسط الحضري بالتنسيق مع الأطراف المعنية

- ضبط و متابعة تنفيذ برامج إزالة التلوث و برامج التدخل السريع لمجابهة الوضعيات الطارئة و الحوادث المتسببة في التلوث .

- وضع برامج و آليات لمراقبة و متابعة نوعية المياه و التربة و الهواء فيما يتعلق بتأثيرات التلوث .

- مراقبة و معاينة البنايات و المنشآت و الإحداثات المقامة على الملك العمومي البحري أو على أجزاء منه و المخالفة للقوانين و التراتيب الجاري بها العمل.

البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في:

- إعداد و متابعة خطط العمل و الأنشطة التي تساهم في المحافظة على الموارد الطبيعة و حمايتها من كل مظاهر التدهور.

-المحافظة على المنظومات الطبيعية و خاصة منها الحساسة و على توازن المواقع الإيكولوجية و متابعة تطور التنوع البيولوجي بتلك المنظومات و المواقع.

- السهر على تنمية التراث الجيني و المساهمة في تحيين بنوك الجينات

- إعداد و متابعة تنفيذ خطط العمل و المشاريع المتعلقة بالمحافظة على المحميات و الحدائق الطبيعية و متابعة تطور الوظائف الإيكولوجية الأساسية لتلك المحميات و الحدائق.

البرنامج الفرعي 4: التصحر وتدهور الأراضي

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في :

- تنسيق و متابعة و تقييم تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و تاثيرات البرامج و المشاريع المنجزة و تطور حالة التصحر بالبلاد التونسية .

- إقتراح المنهجيات الرامية إلى تطبيق المقاربات التشاركية و الترابية و البيئية و إلى تجسيم مبدأ الإدماج عند تنفيذ برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر

- السهر على إدماج عناصر برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر ضمن مخططات التنمية

- الإشراف على إعداد التقارير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و سير تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

- السهر على تبادل المعلومات حول مكافحة التصحر .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

تتمثل أهداف برنامج البيئة و جودة الحياة في ما يلي :

- **الهدف1:** تحسين إطارالعيش و النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي
- **الهدف2:** الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار
- **الهدف3:** حماية التنوع البيولوجي و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل

الهدف1: تحسين إطارالعيش و النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في العمل على تحسين التصرف في مختلف النفايات بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات و ذلك من خلال مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة و النفايات الصناعية و الخاصة و الخطرة و إحداث المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها إلى جانب الغلق التدريجي و إستصلاح المصبات العشوائية . بالإضافة إلى عن تطوير منظومة التصرف في النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة و تعزيز القدرات الوطنية في مجال معالجة الملوثات العضوية الثابتة و المبيدات .

أما في مجال التطهير سيتم العمل على تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و توسيع و تهذيب محطات التطهير و مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.

المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج ومخططات وطنية لتطوير جمالية المدن والقرى ولتأهيل التخطيط والتصرف في الفضاء العمراني للنهوض بجودة الحياة وتأهيل المدن التونسية

.و ذلك من خلال المساهمة في إعداد مخططات خضراء للتخطيط و التصرف في الوسط الحضري في إطار مقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية.

- مرجع الهدف :

- البرنامج الوطني للتصرف المندمج في النفايات
- الإستراتيجية الوطنية لتطهير المياه المستعملة وإعادة إستعمال المياه المعالجة ولا سيما في المجال الصناعي.
- مشمولات وزارة البيئة و التنمية المستدامة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشرعدد 1.1.1.1 :نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة مأوية	89,5	90	90,5	91,0	91,2	91,6	92,1
المؤشرعدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات المراقبة	نسبة مأوية	%70	%72	%80	%83	%85	%87	%90
المؤشرعدد 3.1.1.1: 2- طول الشواطئ التي تم تعهدها و تنظيفها	نسبة مأوية	117	117	130	130	130	150	150

الهدف2: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار

- تقديم الهدف :

يتمثل هذا الهدف في تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية و متابعتها من قبل مختلف المؤسسات العمومية المخولة و المختصة قانونا و ذلك للحد من مختلف مظاهر التلوث و تتمثل هذه الآليات خاصة في:

- دراسات المؤثرات على المحيط التي تتم المصادقة عليها من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط،
- الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء .
- المعاينات الميدانية للأنشطة الملوثة التي يقوم بها أعوان محلفون و مؤهلون لهذا الغرض يرجعون بالنظر إلى الوكالة الوطنية لحماية المحيط أو الوزارة المكلفة بالبيئة و التي تترتب عنها تحرير محاضر و تسليط خطايا على الأشخاص الماديين و المعنويين المخالفين .

- إبرام الصلح مع المخالفين و إيقاف التتبعات بعد موافقة الوزارة المكلفة بالبيئة.

- مرجع الهدف :

تقارير أنشطة الهياكل والمؤسسات المكلفة بالمراقبة البيئية.

مشمولات وزراة البيئة و التنمية المستدامة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر عدد 1.2.2.1: نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات	نسبة	% 96.0	% 96.0	% 93.5	% 96	% 95	% 95	% 96
المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في غازات hcfcالمضرة بطبقة الأوزون	نسبة	-	-	-	%10	%15	%20	%15

الهدف3: حماية التنوع البيولوجي و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل

- تقديم الهدف :

يتمثل هذا الهدف في المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تطوير أوجه التصرف في المنظومات الإيكولوجية البحرية والبرية بإعتماد مبادئ الشراكة و السهر على تنمية التراث الجيني و دعم و تطوير السياحة البيئية لما تمثله من فرص للتنمية و التشغيل بالمناطق الداخلية و الريفية و تثمين المواقع الطبيعة المتميزة .و يتم ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة و تدعيم البنك الوطني للجينات و القدرات الوطنية في مجال السلامة الإحيائية و السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي و تفعيل الدراسة الإستراتيجية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية.

يتمثل هذا الهدف في المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .

و يتم تجسيم هذا الهدف من خلال القيام بدراسات إستشرافية و خطط عمل و بلورة مشاريع نموذجية ذات صبغة أفقية و التوعية و التحسيس و تدعيم القدرات عن طريق دورات تكوينية لفائدة الأطراف المعنية .

- مرجع الهدف :

-الإتفاقيات البيئية العالمية و خاصة الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي

-الإستراتيجيات الوطنية القطاعية للمحافظة على الموارد الطبيعية (مياه، غابات، تربة، (...

-الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.
- الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية .
- الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر
- برامج العمل الجهوية و المحلية لمقاومة التصحر.
- الأمر عدد 1747 لسنة 2005 المؤرخ في 13 جوان 2005 يتعلق بإحداث مجلس وطني لمكافحة التصحر و ضبط مشمولاته و تركيبته و سير عمله .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغري في مجال المحافظة علي المنظومات الطبيعية و تثمينها	عدد	-	-	-	20	44	44	32
2المؤشر 2.3.3.1 :عدد العينات المخزنة في بيوت التبريد	عدد	38276	39000	40000	41000	42000	43000	44000
المؤشر 3.3.4.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	كلم	-	-	-	9	12	27	38

2-2- تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2015	الأنشطة	اعتمادات الدفع
الهدف 1: تحسين إطارالعيش و النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي	المؤشرعدد 1.1.1.1 :نسبة الربط بشبكة التطهير	91,2	أشغال مد و توسيع شبكات التطهير و بناء محطات تطهيرضخ جديدة	74,4 م د
	المؤشرعدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات المراقبة	%83	- إنجاز مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات . - إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات.	11,590 م د 10,270 م د
	المؤشرعدد 3.1.1.1: 2- طول الشواطئ التي تم تعهدها و تنظيفها	130	القيام باشغال غربلة و تنظيف الرمال للشواطئ المعنية بالصفقة الإطارية	0,700 م د
الهدف2: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار	المؤشر عدد 1.2.2.1: نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات	% 95	- القيام بزيارات ميدانية و تحرير محاضر مخالفات و متابعتها	
	المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في غازات hcfcالمضرة بطبقة الأوزون	%15		

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2016	الأنشطة	اعتمادات الدفع (ألف دينار)
الهدف3: حماية المنظومات الطبيعية و التنوع البيولوجي و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل	المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغري في مجال المحافظة علي المنظومات الطبيعية و تثمينها	20	- إبرام إتفاقيات لتمويل مشاريع صغرى يتم إنجازها من قبل جمعيات و هياكل المجتمع المدني بالمناطق الواحية - دعم القدرات و التكوين و المساندة	500 أ د
	2المؤشر2.3.3.1 :عدد العينات المخزنة في بيوت التبريد	41000	- القيام بعملية جرد ميداني لجميع الأصناف الفلاحية على كامل تراب الجمهورية - إكثارها و حفظها و توزيعها على الفلاحين لإعادة إستغلالها	
	المؤشر3.3.4.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	9	- إنجاز اشغال حماية شاطئ الرفراف من الإنجراف البحري - إنجاز اشغال حماية الشريط الساحلي من هرقلة إلى سوسة الشمالية من الإنجراف البحري	3 م د 1,5 م د

ـ نفقات البرنامـــج:

1.3 – ميزانية البرنامج :البيئة و جودة الحياة

تطور إعتمادات البرنامج. لسنة 2016(إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2014	ق.م 2015 (1)	تقديرات 2016 (2)	نسبة التطور (2016/2015)	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
العنوان الأول :نفقات التصرف		**32456**	33862	**1405**	**4.**
التأجير العمومي		18728	19827	1098	6
وسائل المصالح		2094	2222	127	6
التدخل العمومي		11663	11813	180	2
العنوان الثاني :نفقات التنمية		**119488**	116577	**-2911**	**-2**
الاستثمارات المباشرة :		5430	2154	-3276	-152
على الموارد العامة للميزانية		5330	2154	-3176	-60
على موارد القروض الخارجية الموظفة		100	-	-100	
التمويل العمومي :		114058	114423	365	
على الموارد العامة للميزانية		109958	110223	265	
على القروض الخارجية الموظفة		4100	4200	100	
صناديق الخزينة :		**40000**	**20**	**-23**	**-53**
مجموع البرنامج:		**191944**	**170439**	**-21505**	**-11**

توزيع ميزانية برنامج البيئة و جودة الحياة لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية :
(اعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1 جودة الحياة	برنامج فرعي. 2 المراقبة البيئية و الحد من التلوث	برنامج فرعي3 التنوع البيولوجي	برنامج فرعي4 التصحر و تدهور الأراضي	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	11746	18614	3428	74	33862
- التأجير العمومي	278	16483	3006	60	19827
- وسائل المصالح	68	1898	242	14	2222
- التدخل العمومي	11400	233	180	-	11813
نفقات التنمية	113679	1644	500	754	116577
الاستثمارات المباشرة	600	700	500	354	2154
- على الموارد العامة للميزانية	600	700	500	354	2154
- على القروض الخارجية الموظفة			-		
التمويل العمومي	113079	944	-	400	114423
- على الموارد العامة للميزانية	108879	944	-	400	110223
- على القروض الخارجية الموظفة	4200				4200
صناديق الخزينة	20				20
المجموع :	145425	20258	3928	828	170439

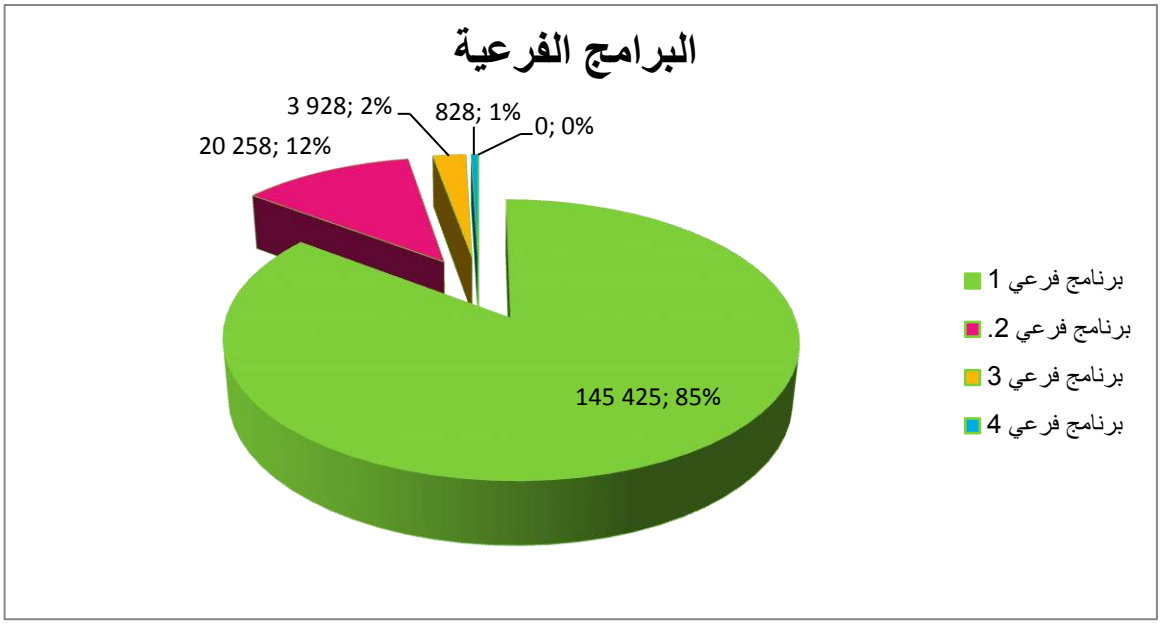
البرامج الفرعية
3 928; 2%
828; 1%
0; 0%
20 258; 12%
145 425; 85%
برنامج فرعي 1
برنامج فرعي 2.
برنامج فرعي 3
برنامج فرعي 4

3-2- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج البيئة و جودة الحياة .

3-2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب طبيعة النفقة :

بحساب 1000د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف :					**55912**	**75451**	**78249**
1-على موارد الميزانية				32456	**33862**	53389	54347
التأجير العمومي				18728	19827	20683	21512
وسائل المصالح				2094	2222	4106	4225
التدخل العمومي				11663	11813	28600	28610
2-**على صناديق الخزينة**				16132	**20000**	**20212**	**22052**
التأجير العمومي			13300	14600		17732	19502
وسائل المصالح			995	1312		2200	2250
التدخل العمومي				220		280	300
3-**على الموارد الذاتية للمؤسسات**							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح				1437	2050	1850	1850
التدخل العمومي							-
نفقات التنمية :				**141010**	**116577**	**178254**	**159212**
1-**على موارد الميزانية**							
الاستثمارات المباشرة				5430	2154	1970	1400
التمويل العمومي				131380	110223	147650	138900
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة					4200		
الاستثمارات المباشرة				200	-	-	-
التمويل العمومي				4000	4200	28634	18912
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات							
صناديق الخزينة :				26868	20	80988	79148
الميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				216391	190439	332843	314759
الميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				217828	192489	334693	316609

-2-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية

3-2-2-1-/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي جودة الحياة :

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف :				**28525**	**31746**	**55734**	**57847**
1-على موارد الميزانية				11656	**11746**	34372	34645
التأجير العمومي				210	278	5051	5250
وسائل المصالح				10	68	1261	1325
التدخل العمومي				11400	11400	28060	28070
2-على صناديق الخزينة				16132	20000	20212	22052
التأجير العمومي				14600		17732	19502
وسائل المصالح				1312		2200	2250
التدخل العمومي				220		280	300
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				737	2050	1150	1150
التأجير العمومي							
وسائل المصالح				737		1150	1150
التدخل العمومي							
نفقات التنمية :				**132441**	**113679**	**178636**	**161452**
1-على موارد الميزانية				132441	109479	141000	132350
الاستثمارات المباشرة				2671	600	850	850
التمويل العمومي				129770	108879	140150	131500
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة					4200		
الاستثمارات المباشرة						-	
التمويل العمومي						37636	29102
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات							
صناديق الخزينة :				26868	-	80988	79148
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				190719	145425	314208	295297
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				187834	147475	313058	294147

3-2-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي :المراقبة البيئية و الحد من التلوث

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف :				17824	19314	15408	16015
1-على موارد الميزانية				**17124**	**18614**	**14708**	**15315**
التأجير العمومي				15595	16483	12577	13179
وسائل المصالح				1826	1898	1841	1846
التدخل العمومي				233	233	290	290
2-على صناديق الخزينة							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات	780	700	700	700	700	700	700
التأجير العمومي							
وسائل المصالح	780	700	700	700	700	700	700
التدخل العمومي							
نفقات التنمية :				2053	1644	3950	3250
1-على موارد الميزانية				2053	1644	3950	3250
الاستثمارات المباشرة				1079	700	950	350
التمويل العمومي				974	944	3000	2900
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة					-		
الاستثمارات المباشرة							
التمويل العمومي							
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				-	-	-	-
صناديق الخزينة :				-	-	-	-
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				19177	20258	18658	18565
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				**19877**	**20958**	**19358**	**19265**

3-2-2-3/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي : التنوع البيولوجي

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف :				**3084**	**3428**	**4233**	**4309**
1-على موارد الميزانية				3084		4233	4309
التأجير العمومي				2583	3006	2994	3021
وسائل المصالح				251	242	989	1038
التدخل العمومي				250	180	250	250
2-على صناديق الخزينة				-		-	-
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				-		-	-
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
نفقات التنمية :				**1330**	**500**	**170**	**200**
1-على موارد الميزانية							
الاستثمارات المباشرة				1330	500	170	200
التمويل العمومي					-		
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة					-		
الاستثمارات المباشرة							
التمويل العمومي							
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				-	-	-	-
المجموع:				**4414**	**3928**	**4403**	**4509**

3-2-2-4/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي :
التصحر و تدهور الأراضي

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف :				**72**	**74**	**76**	**78**
1-على موارد الميزانية				72	74	76	78
التأجير العمومي				57	60	61	62
وسائل المصالح				15	14	15	16
التدخل العمومي							
2-على صناديق الخزينة							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
نفقات التنمية :				**450**	**754**	**14500**	**13312**
1-على موارد الميزانية							
الاستثمارات المباشرة				350	354		
التمويل العمومي					400	4500	4500
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة							
الاستثمارات المباشرة							
التمويل العمومي				100		10000	8812
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات							
المجموع:				**522**	**828**	**14576**	**13390**

الملاحق

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء
لبرنامج البيئة و بجودة الحياة

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :1.1.1.1
- تسمية المؤشر :نسبة الربط بشبكة التطهير.

- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :البيئة وجودة الحياة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :جودة الحياة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :تحسين إطارالعيش والنهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري والريفي

تعريف المؤشر : نسبة الربط بشبكة التطهير هي نسبة الأسر التي تسكن في منازل تم ربطها بشبكة التطهير بمناطق تدخل الديوان الوطني للتطهير مقارنة بالعدد الجملي للأسر .

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط،

5-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر:عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان/عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

* عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان

* عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال إحصائيات و تقارير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

- الديوان الوطني للتطهير

- المعهد الوطني للإحصاء

- البلديات

6-تاريخ توفر المؤشر :شهر مارس

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 91,6%

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التخطيط والميزانية/إدارة مراقبة التصرف

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة	89,5	90	90,5	91,0	91,2	91,6	92,1	92,5

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخل الديوان تطورا تدريجيا، إلا أنه كان دون التوقعات، ويعود ذلك إلى بطئ نسق الاستثمار بالإضافة إلى تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات لتهذيب وبناء محطات التطهير والضخ بالمقارنة مع المبالغ المرصودة لتوسيع الشبكات.

وبخصوص التقديرات 2016-2018، فقد تم احتسابها على أساس المشاريع المبرمجة والتي هي في طور الإنجاز والمشاريع الجديدة المزمع إنجازها خلال نفس الفترة.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بعدد من الولايات لربط المناطق البلدية التي لا تتمتع بخدمات التطهير.

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يخص فقط السكان القاطنين بمناطق تدخل الديوان و بالتالي فهو لا يشمل السكان القاطنين

بالمناطق الخارجة عن مجال تدخل الديوان

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :2.1.1.1

-تسمية المؤشر : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات المراقبة

-تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** " جودة الحياة"
3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي .
4. **تعريف المؤشر :** هذا المؤشر يبرز مدى مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات) ، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات و أيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**

* كمية النفايات المودعة بالمصبات
* الكمية الجملية للنفايات

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** تقارير يعدّها رؤساء المشاريع

5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (**إدارة الإستغلال و الممثليات الجهوية)

6. **تاريخ توفر المؤشر** : كل ثلاثية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 :** بلوغ نسبة 85 % من النفايات المودعة بالمصبات

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** مدير إدارة الإستغلال بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات المراقبة	نسبة مائوية	%70	%72	%80	%83	85%	%87	90%

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :** يلاحظ انخفاظ على مستوى هذا المؤشّر و هذا نظرا للإضطرابات التي شهدها القطاع ممّا أدى إلى غلق بعض المصبات والذي انجرّ عنه انخفاض في الكميات المودعة بالمصبات

هذا كما ينتظر أن يسترجع القطاع نسق تقدّمه عند دخول مصبات زغوان و توزر و قرقنة حيز الإستغلال خلال سنة 2016هذا كما ينتظر أن تتحسّن هذه النسبة خلال سنوات 2018/2017 عند دخول بقية المصبات و مراكز التحويل المبرمجة حيّز الأستغلال

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

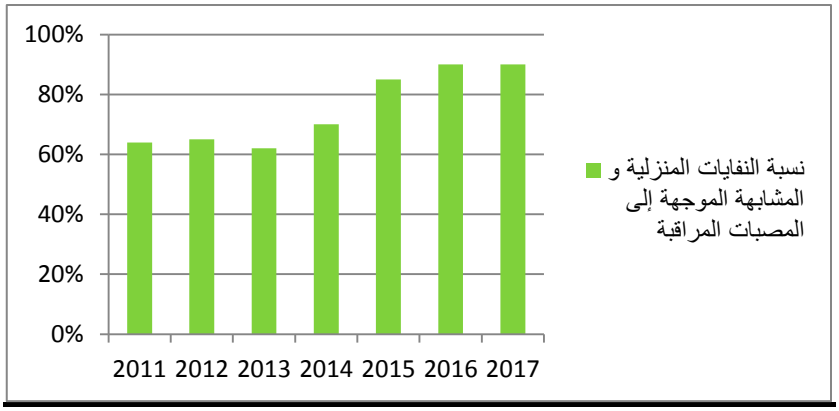

4. **<u>أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :</u>**

- إنجاز مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات
- إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات .

5. **<u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</u>** : تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة و مراكز التحويل و التي تشهد عدة عراقيل خاصة من قبل المواطنين و الجمعيات الذين يعارضون إنجاز المصبات في بعض المناطق.

بطاقة مؤشـــر

-**رمز المؤشر** :3.1.1.1

-**تسمية المؤشر** : : طول الشواطئ التي يتم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة

-**تاريخ تحيين المؤشر**: سنويا

I - **الخصائص العامة للمؤشر** :

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :برنامج البيئة و جودة الحياة

2البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة

3الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي

4تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تحسن جودة الشواطئ التونسية من خلال رزنامة التدخل لغربلة وتمشيط الرمال للشواطئ السياحية والعمومية بصفة مسترسلة على طول حوالي 130 كلم ، و هذا من شانه ان يؤثر إيجابيا على جودة الحياة في المناطق الساحلية .

5نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6طبيعة المؤشر :مؤشر جودة

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر** :

1طريقة إحتساب المؤشر: حسب عدد الشواطئ (116 شاطيء) و طول كل شاطئ

2وحدة المؤشر : كلم

3 المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

من خلال متابعة الأشغال المنجزة من قبل الشركات المختصة المتعاقدة

4طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

تقارير يقدمها رئيس المشروع

5مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

6تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 130 كلم

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج. نبيل المختار إطار بالوكالة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
طول الشواطئ التي تم تعهدها و تنظيفها	الكم	117	117	130	130	130	150	150

2 تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

تم وضع التقديرات الخاصة بالإنجازات المستقبلية بناء على معطيات الصفقة الإطارية التي إنطلقت سنة 2014 و تتواصل إلى سنة 2016 . و بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 سيتم إبرام صفقة إطارية جديدة و إضافة عدد آخر من الشواطئ بطول 20 كلم .

3رسم بياني لتطور المؤشر :

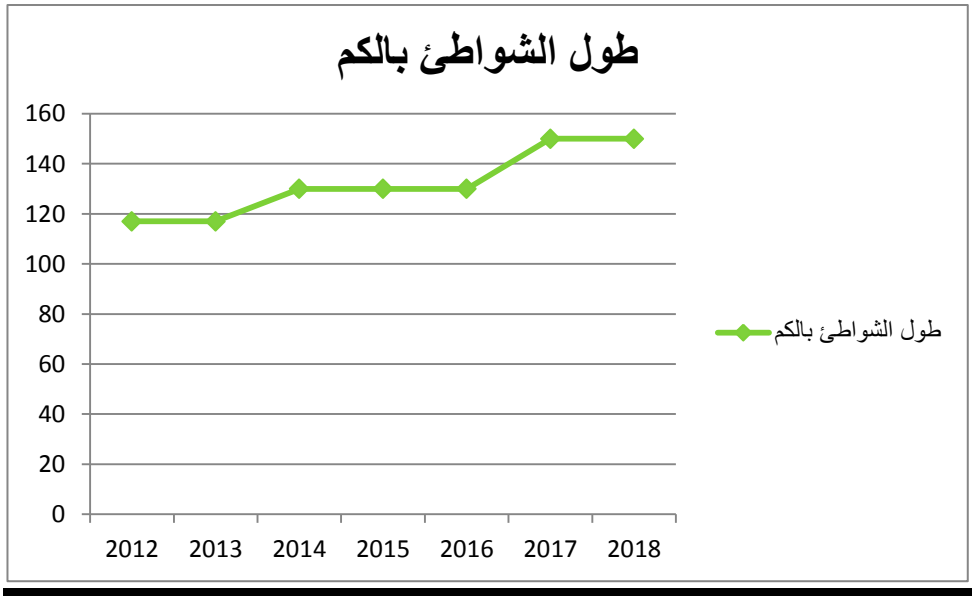

4أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

•عربلة وتمشيط الرمال لـــ 116 شاطئ على كل الولايات الساحلية على طول حوالي 130 كم

5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر هو مؤشر نشاط يمكن من قياس حجم الأنشطة المنجزة في مجال تنظيف الشواطئ و تاهيلها لكنه لا يمكن من قياس النتائج المنتظرة و هي تحسين جودة الشواطئ العمومية .

بطاقة مؤشـــر

رمز المؤشر: 1.2.2.1

تسمية المؤشر:نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات.

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر**: البيئة وجودة الحياة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: الرقابة البيئة والحد من التلوث
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار.
4. تعريف المؤشر: يمثل هذا المؤشر نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات ويمكن هذا المؤشرمن قيس نجاعة عمليات المراقبة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:
عدد عمليات المراقبة التي لم يتم تحرير محاضر مخالفات على إثرها/العدد الجملي لعمليات المراقبة التي يقوم بها الخبراء المراقبون المخول لهم قانونيا القيام بالمراقبة البيئية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر:

   - عدد المحاضر التي يتم تحريرها إثر عمليات المراقبة.
   - العدد الجملي لعمليات المراقبة التي يقوم بها الخبراء المراقبين المخول لهم قانونيا القيام بالمراقبة البيئية.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال المنظومة المعلوماتية وتقرير النشاط السنوي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوكالة الوطنية لحماية المحيط (إدارة مراقبة الأنشطة الملوثة).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 95:2016%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية لحماية المحيط (إدارة مراقبة الأنشطة الملوثة).

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة عمليات المراقبة التيلا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات.	نسبة	% 96.0	% 96.0	% 93.5	% 96	% 95	% 95	% 96

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

شهد عدد عمليات المراقبة ومحاضر المخالفات المسجلة تراجعا بعد الثورة بالمقارنة مع سنة 2010 والسنوات السابقة لها ويعود هذا التراجع أساسا إلى:

- الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية والظروف الأمنية المتعلقة بها.
- تغيير إستراتيجية عمليات التدخل مراعاة للظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به المؤسسات وذلك بإضفاء الطابع النوعي على حساب الكمي والجانب التحسيسي والإحاطة الفنية عند تدخل خبراء المراقبة والاقتصار على اتخاذ الإجراءات الردعية في الحالات القصوى.
- الوضع المتردي لأسطول السيارات الموضوعة على ذمة الخبراء المراقبون.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

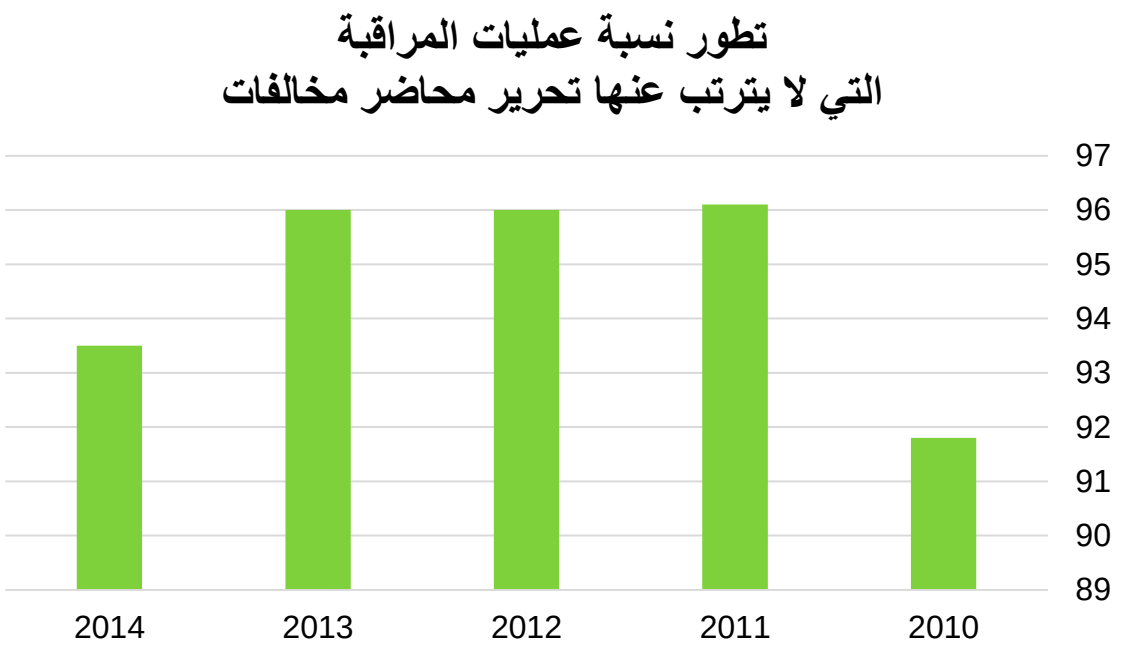

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بزيارات ميدانية وأخذ العينات وتحرير محاضر مخالفات ومتابعتها.
- تحيين منظومة المعلومات.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر يشمل عمليات المراقبة التي يقوم بها الخبراء المراقبون الراجعون بالنظر للوكالة الوطنية لحماية المحيط دون اعتبار عمليات المراقبة البيئية التي تنجزها مصالح أخرى راجعة بالنظر لعدد من الوزارات.

بطاقة مؤشـــر

رمز المؤشر: 2.2.2.1

تسمية المؤشر:نسبة التخفيض في الكميات الموردة من موادالهيدروكلوروفليوروكربونية"HCFC".

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: البيئة وجودة الحياة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: الرقابة البيئة والحد من التلوث
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار.
4. تعريف المؤشر: هذا المؤشريمكن من متابعة نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC". المستنزفة لطبقة الأوزون و ذلك بهدف الحد من التلوث الهوائي .
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتسابالمؤشر:
   كمية مواد "HCFC" الموردة سنويا / المستوى المرجعي المحدد من قبل بروتوكول منتريال (والمتمثل في معدل الكميات الموردة والمستهلكة خلال سنتي 2009 و2010 والتي قدرت بـ 725 طن).
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المعطيات الإحصائية المتحصل عليها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال تقرير النشاط السنوي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الديوانة التونسية و المعهد الوطني للإحصاء
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 :15 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية لحماية المحيط.(وحدة الأوزون)

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018
نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	-	-	-	%10	%15	%20	%15

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

تطبيقا للرزنامة المحددة من قبل بروتوكول منتريال تم الشروع في تجميد التوريد والاستهلاك لهذه المواد بالنسبة لسنتي 2013 و2014 وتم الشروع في التخفيض بنسبة 10% في سنة 2015.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور الكميات الموردة لمادةHCFC (طن)

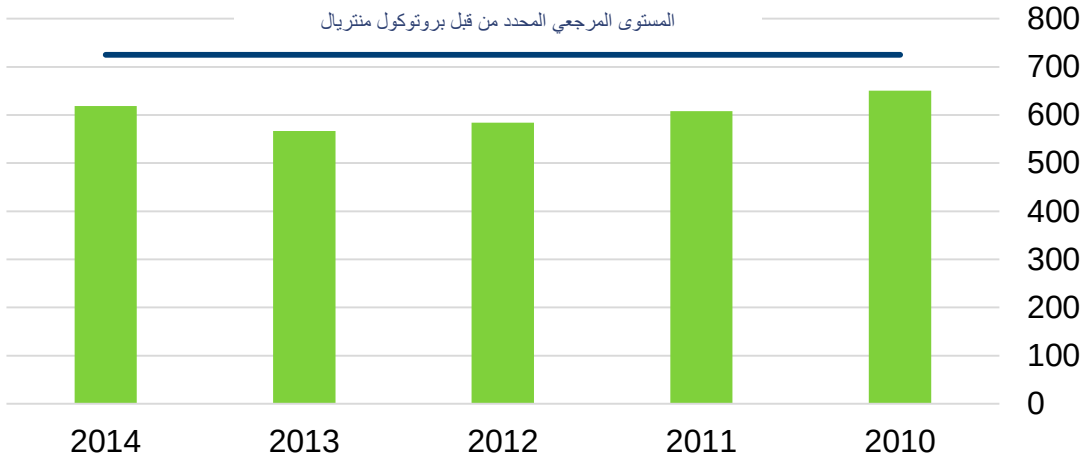

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تتمثل الأنشطة المبرمجة في:

- تركيز واستغلال مركزين لتدوير غازات التبريد.
- تغيير خطوط انتاج بعض الوحدات الصناعية لإزالة مواد HCFC في قطاعات التكييف والمذيبات.
- انجاز دورات إعلامية لفائدة الصناعيين ودورات تكوينية لفائدة مؤسسات التكييف والتقنيين العامليين في مجال التبريد والتكييف.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يشمل المواد الأخرى المستنزفة لطبقة الأوزون.

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :1.3.3.1
- تسمية المؤشر :عدد المشاريع الصغرى المحدثة في مجال المحافظة على المنظومات الطبيعية و تثمينها .
- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: التنوع البيولوجي – التصحر و تدهور الأراضي

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل .

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور المشاريع الصغرى الممولة من قبل الوزارة و المنجزة من قبل المتساكنين المحليين و الجمعيات القاطنين بجوار الحدائق الوطنية (الحديقة الوطنية بوهدمة بسيدي بوزيد و دغومس بتوزر و جبيل بقبلي) و المناطق الواحية (6 واحات هي تمغزة-الشبيكة-ميداس-القطار-النويل-الزارات) في المجالات الفلاحية و الصناعات التقليدية و تربية الماشية و التي لها علاقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي و تثمين المنظومات الطبيعية لتحسين ظروف عيش السكان .

5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : يتم إحتساب المؤشر من خلال ضبط عدد المشاريع الصغرى المتحصلة على منحة

2- وحدة المؤشر : عدد المشاريع

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : منظومة معلوماتية

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقـــاريـــر و إستمـــارات و معاينات ميدانيـــة و إستبيانات ميدانية .

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي و المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية و الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة .

6- تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7-القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2016 : 44

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد مصطفى العروي كاهية مدير و محمد الزمرلي رئيس مصلحة بالإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع الصغرى المحدثة في مجال المحافظة على المنظومات الطبيعية و تثمينها.	عدد المشاريع	-	-	-	20	44	44	32

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

لم يتم تحقيق أي إنجازات سنوات 2012و 2013 و 2014 بإعتبار ان الأنشطة المتعلقة بهذا المؤشر إنطلقت سنة 2015 بالتزامن مع الشروع في إنجاز مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية و مشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية و دعم التنوع البيولوجي الصحراوي.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

إبرام إتفاقيات لتمويل وتأطير مشاريع صغرى لفائدة المتساكنين المحليين والجمعيات الغير حكومية بالمناطق الواحية و المحميات الوطنية .

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم دور المشاريع الصغرى في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية بالمناطق الجافة و شبه الجافة و تحسين ظروف العيش بها .

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 2.3.3.1
- تسمية المؤشر : عدد العينات المخزنة في بيوت التبريد
- تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة وجودة الحياة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التنوع البيولوجي

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل .

4.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة عدد العينات التي تم تخزينها نتيجة عمليات الجرد والاسترجاع للموارد الجينية المحلية من نبات وموارد جينية حيوانية و كائنات دقيقة.

5.نوع المؤشر : ، مؤشر نشاط

6.طبيعة المؤشر: ، مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشر : إحصاء عدد العينات

2.وحدة المؤشر : عدد

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : قاعدة بيانات

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: البنك الوطني للجينات

6.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 1000 عينة

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: البنك الوطني للجينات

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

6. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العينات المخزنة في بيوت التبريد	عدد	38276	39000	40000	41000	42000	43000	44000

السنة	العدد الجملي للعينات
2008	16882
2009	27417
2010	35422
2012-2011	38276

7. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

8. رسم بياني لتطور المؤشر :

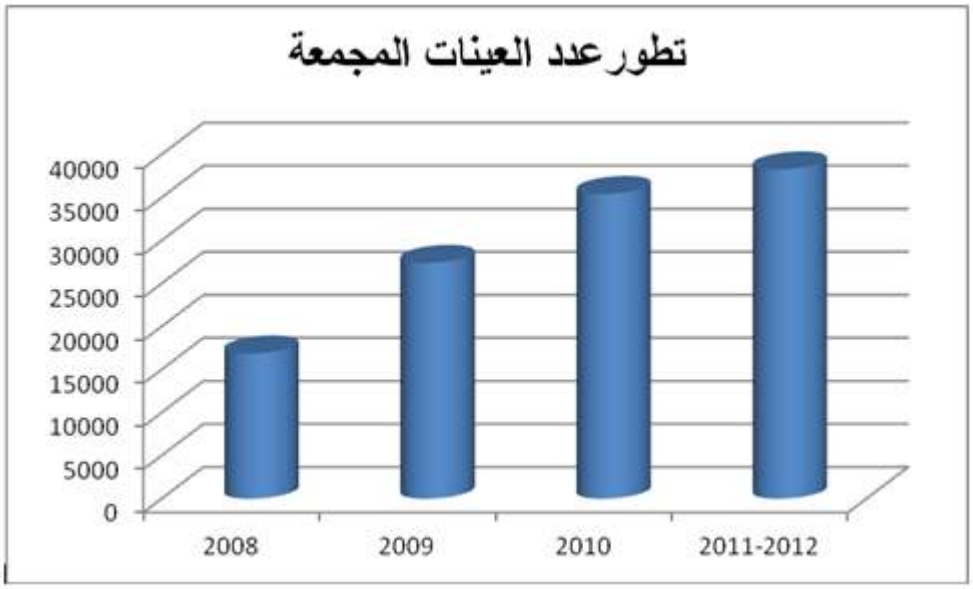

9. <u>أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:</u>

القيام بعمليات جرد وجمع العينات من كامل تراب الجمهورية و تخزينها

10. **<u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:</u>** هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى مساهمة عمليات الجرد للموارد الجينية في المحافظة على التنوع البيولوجي .

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :3.3.4.1

-تسمية المؤشر : : طول الشريط الساحلي الذي يتم حمايته من الإنجراف البحري

-تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2015

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التصحر وتدهور الأراضي و السواحل

3- الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل .

4- تعريف المؤشر : الإنجراف البحري هو نتيجة الضغط المتواصل على الشريط الساحلي مما أدى إلى تدهور العديد من الشواطئ .و يتمثل هذا التدهور في تقلص مساحة الشواطئ و إختلال توازن الكثبان الرملية و قد بينت الدراسات ان حوالي 100 كلم من الشواطئ الرملية من بين 500 كلم التي يحتويها الشريط الساحلي أصبحت تشكو من ظاهرة الإنجراف و تتطلب التدخل العاجل. و قد تم وضع هذا المؤشر قصد متابعة مدى التقدم في الإنجازات المتعلقة بالتقليص من الشواطئ المهددة بالإنجراف .

5- نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال متابعة تقدم الأشغال المنجزة من قبل الشركات المتعاقدة مع وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

1.وحدة المؤشر : الكم

2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تنفيذ صفقات الأشغال

3.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : من خلال تقارير متابعة الأشغال

4.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

5.تاريخ توفر المؤشر : في نهاية السنة

6.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 9 كم

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج. حسام الدين الرجيشي

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	-	-	-	9	12	27	38

2تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

3رسم بياني لتطور المؤشر :

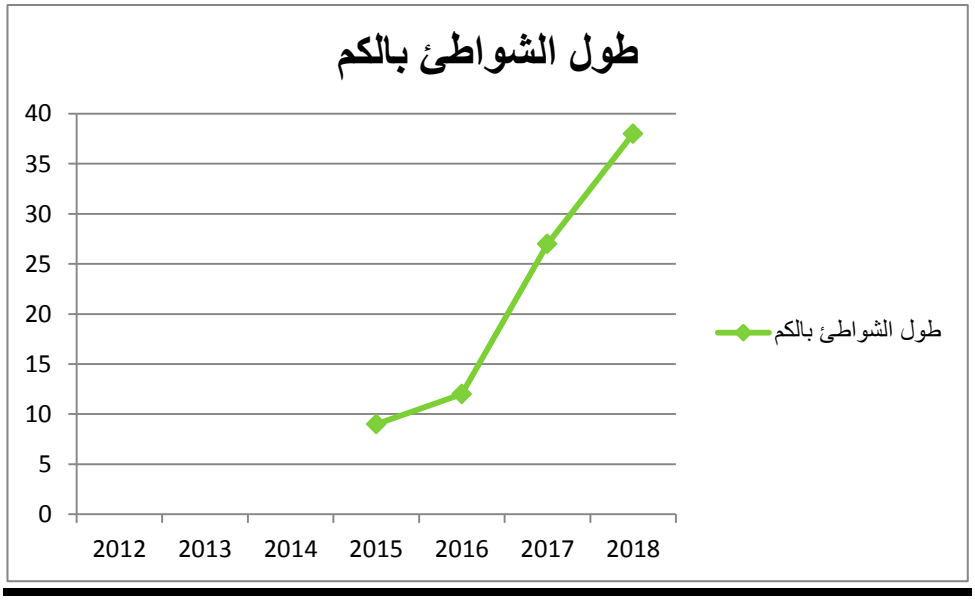

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- انجاز اشغال حماية شاطئ الرفراف من الإنجراف البحري

- إنجاز أشغال حماية الشواطئ الممتدة من قمرت إلى قرطاج من الإنجراف البحري

- إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من مرقلة إلى سوسة الشمالية من الإنجراف البحري .

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يهم إلا ظاهرة الإنجراف في حين أن هنالك عدة أخطار أخرى تهدد الشواطئ و خاصة التلوث و التغيرات المناخية .

بطاقات المنشآت و المؤسسات العمومية المتدخلة في برنامج البيئة و جودة

بطاقة منشأة :الديوان الوطني للتطهير

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و جودة الحياة
-البرنامج الفرعي : جودة الحياة

I- التعريف :

7. **النشاط الرئيسي :**حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)
8. **ترتيب المؤسسة /المنشأة :**منشأة عمومية
9. **مرجع الإحداث :**

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

10. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**

- الأمر عدد 1139 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان الوطني للتطهير.
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 395 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006
- النظام الأساسي لسنة 1999.

11. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة و الديوان الوطني للتطهير :**جوان 2010

-II إطار القدرة على الآداء :

9. الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

لمقاومة كافة أشكال التلوث المائي، عدة اختيارات استراتيجية تم اعتمادها في تونس من حيث معالجة المياه المستعملة لتحسين إطار عيش المواطنين وضمان بيئة سليمة ومستدامة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في:

- تحسين الوضع البيئي وإطار جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات
- المحافظة على الصحة العامة للمواطنين
- ضمان معالجة مستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية

10. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :مساهمة مباشرة

11. أهم الأولويات و الأهداف:

هدف البرنامج هو تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و يعمل الديوان الوطني للتطهير على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني؛
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛
- تحسين نوعية المياه المعالجة وتحسين نوعية خدمات التطهير عبر تأهيل وتوسيع منشآت التطهير التي هي في طور الاستغلال وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات وخاصة منها المقتصدة في الطاقة؛
- العمل على إحكام التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير وتثمينها؛

- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية؛
- تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات التنموية؛

12. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع والإستثمارات والبرامج التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- مشروع تطهيرالمدن الصغرى والمتوسطة (المرناقية والسرس وبوعرادة ومكثر والجريصة والمكناسي)
- مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ
- مشروع تطهيرسوسةII
- برنامج التصرف في الحمأة بمحطات التطهير (القسط الأول)
- المشروع الرابع لتطهيرالأحياءالشعبية (يهم كل الولايات)
- مشروع تحويل المياه المعالجة بتونس الشمالية
- مشاريع برامج المخطط الثاني عشر (يهم توسيع وتهذيب شبكات التطهير)
- برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة

-

و يعتمد الديوان الوطني للتطهير على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشر قيس الآداء	توقعات	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018
نسبة المياه المستعملة المعالجة	98	98,85	99	99,3
نسبة الربط بشبكة التطهير	91,2	91,6	92,1	92,5

13. الإجراءات المصاحبة :

تتم المصادقة على ميزانية ديوان الوطني للتطهير لسنة 2016 من طرف سلطة الإشراف عن طريق مقرر وذلك في موفى شهر ديسمبر 2015 بعد عرضها على مجلس الإدارة

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين وتمويل الاستثمارات عن طريق العمليات المالية للدولة

تساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 28,1 مليون دينار سنة 2016، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

IIIميزانية الديوان الوطني للتطهير :

تقديم عام لميزانية الديوان الوطني للتطهير لسنة 2016 :

ميزانة الاستثمار لسنة 2016:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2015	تقديرات 2016
الإستعمـــالات			
الإستثمارات	الدولة بنسبة 32% والممولون الأجانب KfW, BEI, AFD,) Banque (mondiale, JICA عن طريق القروض والهبات بنسبة 68%	**158 000**	**180 000**
تسديد أصل الدين	الدولة	**74 700**	**58 200**
المجموع	-	**232 700**	**238 200**
المـــوارد			
العمليات المالية للدولة	الدولة	**48 000**	**54 000**
منحة توازن	الدولة	**74 700**	**58 200**
القروض والهبات	الممولون الأجانب KfW, BEI, AFD,) Banque (mondiale, JICA	**110 000**	**126 000**
المجموع	-	**232 700**	**238 200**

ميزانة الاستغلال لسنة 2016:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2015	تقديرات 2016	نسبة النمو مقارنة بتوقعات 2015
معاليم التطهير	خلاص الحرفاء عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	166619	179331	%7,6
الأشغال والخدمات الأخرى	خلاص الخدمات من طرف المواطنين والشركات	6708	7222	%7,7
إيرادات توظيف الأموال	الأموال الموظفة بالبنوك التونسية	6800	7100	%4,4
نفقات التدخل العمومي (*)	الدولة (عن طريق ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة)	27138	28102	%3,6
جملةالمداخيل	–	**207266**	**221755**	**%7**
أعباء الأعوان	المداخيل المتأتية من معاليم التطهير والأشغال والخدمات الأخرى وايرادات توظيف الأموال ونفقات التدخل العمومي	99610	105020	%5,4
المواد المستهلكة		14370	16770	%16,7
نفقاتاستهلاك الكهرباء		24108	27512	%14,1
أعباءالاستغلال الأخرى		48230	52000	%7,8
مخصصات الاستهلاك والمدخرات		71300	75000	%5,2
الأعباء المالية		14598	14308	-%2
جملةالأعباء	**233526**	**272216**	**290610**	**%6,8**
نتيجة الإستغلال	**-56505**	**-64951**	**-68854**	-

وفي ما يلي تطور مؤشرات التطهير:

البيانات	الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	تقديرات 2016
البلديّات المتبنّاة من طرف الدّيوان الوطني للتطّهير	بلدية	170	175	175
نسبة الرّبط	%	%91	%91,2	%91,6
عدد المشتركين	مليون مشترك	1,753	1,807	1,855
طول الشبكة	كلم	15798	16018	16268
محطّات التّطهير	محطّة	112	116	117
كمية المياه المستهلكة من طرف مشتركي الشبكة	مليون م3	298	305	312
كميّة المياه المعالجة بمحطات التطهير	مليون م3	237	243	251

بطاقة مؤسسة :وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و جودة الحياة

I- التعريف :

12. **النشاط الرئيسي :** التصرف المندمج في الشريط الساحلي التونسي
13. **ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف به**
14. مرجع الإحداث : القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
15. مرجع التنظيم الإداري و المالي :النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
16. تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي: جوان 2008 للفترة 2007-2011

II - إطار القدرة على الأداء :

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية :

- **المحور الأول:** رصد تطوّر الأنظمة البيئية و وضع و استغلال الأنظمة المعلوماتية و الجغرفة الرقمية للمساعدة على أخذ القرار من خلال استعمال تكنولوجيات حديثة في مرصد الشريط الساحلي.
- **المحور الثاني:** حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومن التغيرات المناخية من خلال التقنيات التقليدية والتقنيات الحديثة واللينة.
- **المحور الثالث:** المحافظة وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها

- المحور الرابع: إحكام التصرف في الملك العمومي البحري من خلال تكثيف عمليات المراقبة الدورية والمتواصلة للشريط الساحلي ومراجعة معاليم الإشغال الوقتي.

15. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

16. أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو المحافظة على الموارد و المنظومات الطبيعية و الإرتقاء بإطار العيش بالوسط الحضري و الريفي.

و تعمل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تأهيل الشواطئ و تحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية

17. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج تنظيف الشواطئ و رفع الأعشاب البحرية
- إنجاز المنسج الشاطئية
- تثمين الشواطئ و الموانئ الترفيهية: اللواء الأزرق
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية
- استصلاح الوضعية البيئية بخليج المنستير
- مراقبة الملك العمومي البحري

و تعتمد وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
- الهدف 1 : تأهيل الشواطئ و تحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية								
1- المؤشر :عدد البلديات التي تم دعمها لإنجاز فسح شاطئية	العدد	-	02	03	03	04	04	05
2- المؤشر: طول الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	الكم	117	117	130	130	130	150	150
3- المؤشر : عدد الشواطئ و الموانئ الترفيهية المتحصلة على علامة الجودة اللواء الأزرق	العدد	14	21	24	30	35	42	50
-الهدف 2:حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري								
4- المؤشر :طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	-	-	-	9	12	27	38
الهدف 3 : حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية								
5- المؤشر: عدد المناطق المحمية البرية و البحرية والساحلية التي تم تطويرها وتثمينها	العدد	-	1	2	6	6		

18. **الإجراءات المصاحبة :**

تعاني الوكالة بعض الإشكاليات و التحديات :

- أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري : الدراسات والتقارير المنجزة تتطلب التدخل بتحيين الحلول المقترحة.
- النقص الكبير في عدد اعوان الوكالة على المستوى الجهوي.
- تعديل الأمر الخاص بشروط اسناد الخطط الوظيفية
- مراجعة الهيكل التنظيمي
- مراجعة القانون الاساسي للوكالة

III ميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

تقديم عام لميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي لسنة 2016 :

بحساب الألف دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2015	تقديرات 2016
I-ميزانية التصرف			
19. الموارد			
	• ميزانية الدولة	3971	5125
	• موارد ذاتية	950	450
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**4921**	**5575**
20. النفقات (الأعباء)			
	• نفقات الأجور	3907	4464
	• نفقات التدخلات	27	48
	• نفقات التسيير	987	1063
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**4921**	**5575**
II-ميزانية الإستثمار			
21. الموارد			
- موارد على ميزانية الدولة	• ميزانية الدولة	2500	13040
- هبة	• التعاون التونسي الألماني: KFW	8500	13500
	• الصندوق الفرنسي للبيئة	200	400
- قرض	• الصندوق السعودي للتنمية	100	6000
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار		**11100**	**32940**
22. النفقات			
	• مشاريع متواصلة	11070	26940
	• مشاريع جديدة	30	6000
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار		**11100**	**32940**
المجموع		**16021**	**38515**

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-البرنامج الذي يتضمن الوكالة: البيئة و جودة الحياة
-البرنامج الفرعي :المراقبة البيئية و الحد من التلوث

I- التعريف :

17. **النشاط الرئيسي : المراقبة البيئية**
18. **ترتيب الوكالة : صنف ب**
19. **مرجع الإحداث :**قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

- **مرجع التنظيم الإداري و المالي:** الأمر عدد 1784 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/10/18 المنقح بالأمر عدد 1375 سنة 1990 المؤرخ في 1990/02/22 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 335 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/02/8

20. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة : 2007-2009**

-IIإطار القدرة على الآداء :

- **الإستراتيجية العامة :**تحديد ملامح الإستراتيجية العامة للوكالة:

- المساهمة في إعداد السّياسة العامّة للحكومة في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط وتنفيذها
- مقاومة كل مصادر التلوّث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- دراسة ملفات المصادقة على الاستثمارات في كل المشاريع التي ترمي إلى المساهمة في مقاومة التلوّث وحماية المحيط.
- مراقبة ومتابعة الأنشطة الملوّثة والتجهيزات المخصّصة لمعالجتها.
- النهوض بالتكوين والتربية والدراسات والبحوث في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط

- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :**

في مجال الوقاية :
- تقييم ومتابعة دراسات المؤثرات على المحيط

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه. كما يتم متابعة المواقع الملوثة والوسط البحري والمنظومة البيئية بإشكل.
- متابعة إستدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- التحسيس و التربية البيئية قصد تنمية الوعي البيئي لدى المواطن و المؤسسات و الناشئة
- في مجال العلاج :
- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.
- دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث.
- المساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.

أهم الأولويات و الأهداف:

أهم الأوليات بالنسبة للوكالة في مجالي البيئة وجودة الحياة و استدامة التنمية هي كالآتي:

الأولوية الأولى: تحسين الوضع البيئي وإطار العيش.
الأولوية الثانية: النهوض بالتوعية والتربية البيئية.
الأولوية الثالثة: تطوير الإطار المؤسساتي و القانوني.

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تجسيم سياسات الوزارة و توجهاتها الإستراتيجية من خلال برنامج البيئة و جودة الحياة ,الهدف عدد2 المتمثل في الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار و برنامج إستدامة التنمية من خلال الهدف 2 تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة. وقد وضعت الوكالة جملة من الأهداف الخصوصية لتحقيق هذه الأهداف العامة و هي :

الهدف 1: التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.
الهدف 2: تحسين نوعية الوسط الطبيعي.
الهدف 3: دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.
الهدف 4: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف1 :التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر1.2.2.1: نسبة المشاريع المتحصلة على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط.	نسبة	**% 42.9**	**% 38.7**	**% 40.0**	**% 43**	**% 45**	**% 48**	**% 50**
المؤشر2.2.2.1: نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات.	نسبة	**%96.0**	**%96.0**	**%93.5**	**%96**	**%95**	**%95**	**%96**
المؤشر3.2.2.1: نسبة دراسات إزالة التلوث المتحصلة على المصادقة.	نسبة	**%19.0**	**%31.0**	**%29.0**	**%40**	**%45**	**%50**	**%60**

الهدف2 :تحسين نوعية الوسط الطبيعي.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر 4.2.2.1:النسبة الجملية للعينات والقياسات المطابقة للمواصفات: المؤشر 1.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية الهواء.	نسبة	**% 99**	**% 99**	**% 97**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**
المؤشر 2.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية المياه.	نسبة	**% 54**	**% 60**	**% 53**	**% 60**	**% 60**	**% 65**	**% 65**
المؤشر 5.2.2.1: عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.	عدد	**12**	**16**	**30**	**24**	**25**	**25**	**25**
المؤشر6.2.2.1: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	**-**	**-**	**-**	**%10**	**%15**	**%20**	**%20**

الهدف3:دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر1.3.3.1: عدد البلديات التي انتفعت من عمليات النظافة والصبانة والتجميل.	عدد	**8**	**2**	**4**	**8**	**12**	**12**	**12**

الهدف4:المساهمة في تطوير العقليات والسلوكيات المحترمة للبيئة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	**1252**	**8971**	**1787**	**2000**	**4000**	**5000**	**6000**
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**-**	**100**	**0**	**20**	**50**	**70**	**100**
المؤشر 3.3.1.2: عدد العناوين البيداغوجية والتحسيسية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**5**	**8**	**11**	**10**	**10**	**10**	**10**

الإجراءات المصاحبة :

تعاني الوكالة الوطنية لحماية المحيط بعض الإشكاليات و التحديات من أهمها:

- تعدد الأطراف المتدخلة في بعض مهام الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار تقييم دراسة المؤثرات على المحيط والمراقبة البيئية ومتابعة الوضع البيئي والتوعية البيئية.
- وجود ضبابية في الإطار القانوني لبعض أنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار العمل الجهوي والتصرف في المنظومات الطبيعة والمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة والتصرف في المنتزهات الحضرية.
- وجود ثغرات في الإطار التشريعي لأنشطة الوكالة من جراء غياب النصوص التنفيذية للفصلان عدد 8 و9 من القانون المحدث للوكالة، ومحتوى خطط التصرف البيئي غير محددة، غياب إجراءات ردعية في حالة انجاز مشروع دون تقييم الأثر البيئي والحصول على موافقة الوكالة،
- غياب بعض المواصفات البيئة في مجال التربة و التلوث الضوضائي و الإنبعاثات من المصدر
- غياب التخطيط والبرمجة المنتظمة لمعالجة المسائل البيئية.
- محدودية لامركزية عمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط في ضل واعتماد هيكل تنظيمي لا يتماشى مع مهام وأنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط وحجم العمل الموكول لها.

بحساب مليون دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2015	تقديرات 2016
I-ميزانية التصرف			
23. الموارد			
	• **ميزانية الدولة**	12,912	13,567
	• **موارد ذاتية**	0,700	0,700
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**13,612**	**14,267**
24. **النفقات** (الأعباء)			
	• **نفقات الأجور**	10,932	11,531
	• **نفقات التدخلات**	2,474	2,446
	• **نفقات التسيير**	0,206	0,290
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**13,612**	**14,267**
II-ميزانية الإستثمار			
25. **الموارد**			
- موارد على ميزانية الدولة	• **ميزانية الدولة**	1,488	3,705
- هبة	• **PNUE**	0,050	
مجموع الموارد / ميزانيةالإستثمار		**1,538**	**3,705**
26. **النفقات**			
	• **مشاريع متواصلة**	0,458	0,750
	• **مشاريع سنوية جديدة**	1,030	2,130
	• **مشاريع جديدة**	0	0,825
مجموع النفقات / ميزانيةالإستثمار		**1,488**	**3,705**

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و جودة الحياة

البرنامج الفرعي : جودة الحياة

I- التعريف :

21. **النشاط الرئيسي :** التصرف في النفايات

22. **ترتيب المؤسسة /المنشأة :** صنف به

23. مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005

مرجع التنظيم الإداري و المالي : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 و المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و بضبط مهامها و تنظيمها الإداري و المالي و كذلك طرق تسييرها .

4.تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات: تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2011/2007 خلال شهر ماي 2008، هذا كما تمّ إعداد عقد أهداف الوكالة للفترة 2014/2010 و تمّ عرضه أمام أنظار مجلس المؤسّسة بتاريخ 13 ماي 2011 ، كما تمّ إحالة مشروع عقد الأهداف إلى وزارة الإشراف قصد المصادقة عليه بتاريخ 28 جويلية 2011، ولم يقع المصادقة عليه إلى حدّ هذا التاريخ.

II - إطار القدرة على الأداء :

27. **الإستراتيجية العامة للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:**

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية :

- **المحور الأول:** تطوير و تدعيم منشآت المعالجة والتثمين
- **المحور الثاني:** تطوير و تشجيع التثمين و الرّسكلة
- **المحور الثالث:** تطوير آليات التقليص من كمية النفايات من المصدر

28. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

29. أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي.

و تعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تحسين نسبة النفايات المنزلية المعالجة
- تثمين النفايات
- تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها

30. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة)
- برنمج توسعة المصبات عبر إنجاز خانات جديدة
- برنامج غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية
- برنامج تطوير و وضع منظومات جديدة قصد تطوير و تشجيع تثمين و رسكلة النفايات
- تحسين التصرّف في النفايات الصّناعية و الخاصّة عبر إعادة تشغيل وحدة معالجة النفايات الصناعية و الخاصة بجراد و إستغلال مركزي خزن و تحويل النفايات الصناعية بقابس و صفاقس و انطلاق برنامج تأهيل وتهيئة وحدة جرادو
- مواصلة برنامج معالجة زيوت مولدات الكهربائية PCB و برنامج التصرّف المندمج في النفايات الإستشفائية

و تعتمد الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
- الهدف 1 : تحسين نسبة النفايات المنزلية المعالجة								
6- المؤشر : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات	النسبة المائوية	70	+72	80	83	85	87	90
-الهدف 2:تثمين النفايات								
7- المؤشر : نسبة رسكلة و تثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية	%	-	-	10	10	15	16	17
الهدف 3 : تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها								
8- المؤشر: تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها	%	0	0	0	0	10	20	30

3I. الإجراءات المصاحبة :

تعاني الوكالة بعض الإشكاليات و التحديات :

- نقص التشاور والتعاون والاتصال بين كافة المتدخلين في مجال التصرّف في النفايات
- محدودية القدرات بالقطاع العمومي بما في ذلك الجماعات المحلية
- محدودية وضعف نجاعة الأنشطة التوعوية وبرامج التربية البيئية
- نقص في التواصل مع الأجوار قصد الحصول على الموافقة الإجتماعية
- عدم ديمومة آليات تمويل القطاع
- أمر إحداث الوكالة لا يمكنها من منح اللزمة
- الهيكل التنظيمي للوكالة لا يتلائم و نشاط الوكالة الحالي و الإستراتيجي.

III ميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تقديم عام لميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات لسنة 2016 :

بحساب الألف دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2015	تقديرات 2016
I-ميزانية التصرف			
32. الموارد			
	• ميزانية الدولة	16132	18474
	• موارد ذاتية	–	–
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**16132**	**18474**
33. النفقات (الأعباء)			
	• نفقات الأجور	14600	16120
	• نفقات التدخلات	220	240
	• نفقات التسيير	1312	2114
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**16132**	**18474**
II-ميزانية الإستثمار			
34. الموارد			
– موارد على ميزانية الدولي	• ميزانية الدولة	5000	16656
–هبة	• هبة	–	5715
– قرض	• على موارد القروض الخارجية الموظفة	1900	16570
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار		**6900**	**33226**
35. النفقات			
	• مشاريع متواصلة	6330	22256
	• مشاريع جديدة	570	10970
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار		**6900**	**33226**
المجموع		**23032**	**51700**

البرنامج 2 : إستـدامة التنميــة

1-تقديم البرنامج و إستراتيجيته:

1.1-خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة في البرنامج:

عدة هياكل تساهم بصفة مباشرة و غير مباشـــرة في تنفيـــذ و إستراتيجية و أهداف إستدامة التنمية و هي الإدارات المركزية و الإدارات الجهوية و المؤسسات العمومية الإدارية و غير الإدارية و المنشآت العمومية.

و قد تم تقسيم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين الأول يتعلق بمسارات التنمية المستدامة و الثاني يتعلق بالإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي .

البرنامج	إستدامة التنمية	
البرامج الفرعية	البرنامج الفرعي 1 : مسارات التنمية المستدامة	البرنامج الفرعي 2 : الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي
المصالح الإدارية	- إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات - الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة	- إدارة الدراسات و التحاليل الإقتصادية البيئية و التخطيط
المؤسسات العمومية و المنشآت العمومية	- الوكالة الوطنية لحماية المحيط،	- مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

2.1- إستراتيجية البرنامج :

إن التنمية المستدامة أصبحت تفرض نفسها في جل دول العالم كخيار للتنمية يوفر أكبر ضمان ممكن للتوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، وتأمين رفاه المواطن والمحافظة على الموارد الطبيعية و التوازن البيئي من جهة أخرى.

وتونس، التي لم تحيد عن هذا التوجه، تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة وذلك منذ قمة الأرض الأولى بريو ديجنيرو سنة 1992. ومنذ ذلك الوقت تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات ووضع عدة آليات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.

1-2-1 آليات تجسيم مقومات إستدامة التنمية :

لقد قامت تونس منذ سنة 1990 بوضع الأدوات و الآليات الأكثر ملاءمة مع الخصوصيات الوطنية إذ شرعت الوزارة المكلفة بالبيئة منذ سنة 1996 في برنامج عمل وطني حول البيئة و التنمية المستديمة (الأجندا 21 الوطنية) . كما أدرج المخطط التاسع للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية (1997-2001) عددا من الإجراءات و البرامج ذات العلاقة بالبيئة و بالإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية تجسيما لعدد من مقترحات وثيقة الأجندا 21 الوطنية .

كما تم التنصيص على التنمية المستدامة بصفة جلية ضمن المخطط الخماسي العاشر للتنمية (2002-2006) و كذلك المخطط الخماسي الحادي عشر (2007-20011)حيث خصص هذان المخططان للبرامج و المشاريع البيئية بمفهومها الواسع بابا منفردا تحت عنوان " التنمية المستدامة "

كما تم بعث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1993 لتتولى دور التنسيق بين مختلف القطاعات الوطنية بهدف التأسيس لتنمية إقتصادية و إجتماعية و للمحافظة على البيئة و على الموارد الطبيعية .

كما قامت وزارة البيئة و التنمية المستدامة بوضع عدة مسارات لإستحثاث الفاعلين في مجالات التنمية على الإنخراط في مناهج التنمية المستدامة حسب خصوصيات كل طرف و ما يمليه واقع التنمية في تونس و في ما يلي أهم هذه المسارات :

- مسارات إعداد الدلائل القطاعية للتنمية المستدامة :

إن التجسيم الفعلي على المستوى القطاعي لمناهج التنمية المستدامة التي وضحتها الأجندا 21 الوطنية يتطلب تشخيص خصوصيات كل قطاع و نشاط تنموي حتى يستطيع كل قطاع إدماج عملي و متواصل و ذا نفع و مردود للأبعاد البيئية و الإجتماعية ضمن إستراتيجيته و برامجه و مشاريعه .

في هذا الإطار تم إعداد دراسات تشخيصية لواقع التنمية و متطلبات تجسيم التنمية المستدامة لكل القطاعات الإقتصادية و تلخيص مقترحاتها في أدلة قطاعية للتنمية المستدامة تضبط بكل

دقة ووضوح كيفية إدماج الأبعاد البيئية و إعتبار الأبعاد الإجتماعية حسب واقع كل قطاع تنموي سواء في مستوى السياسات و الإستراتيجيات القطاعية أو في مستوى المؤسسات و خلايا الإنتاج .

و قد تم إلى الآن وضع دلائل و مؤشرات للتنمية المستدامة خصت قطاع الفلاحة و الصيد البحري و الغابات و قطاعات الصناعة و السياحة و النقل و الطاقة .و من المفروض على القطاعات المعنية أن تعمل على تجسيم محتويات و مضامين هذه الأدلة في حيز الواقع.

ما يمكن إستخلاصه من هذا المسار أن جل القطاعات لم تركز بنفس الوضوح على أهمية إدماج الأبعاد الإجتماعية بل إقتصرت على الأبعاد البيئية فقط حتى أنه أصبح شائعا ان مفهوم التنمية المستدامة يترادف مع مفهوم حماية البيئة .

- مسارات البرامج الجهوية للبيئة من أجل التنمية المستدامة:

في إطار المجهودات المبذولة لإدماج الأبعاد البيئية في البرامج و المشاريع التنموية الجهوية إنطلق في بداية العشرية المنقضية تحت إشراف الوزارات المكلفة بالبيئة و التنمية المستدامة و الداخلية و الجماعات المحلية ، مسار تشاركي جهوي كان هدفه ضبط الخصوصيات البيئية لكل جهة إنطلاقا من مشاغل المواطنين و كل الأطراف المعنية و كل القطاعات التنموية .

و تمت حوصلة أبرز المشاكل البيئية التي تميز كل جهة و ربط هذه المشاكل بالقطاعات التنموية التي كان لها دور في بروزها. ثم تحديد الأولويات لمعالجة هذه المشاكل في برنامج جهوي للبيئة من أجل التنمية المستدامة لكل ولاية ،يحوصل أولويات الجهة في مجالات حماية البيئة و تحسين جودة الحياة و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تجسيم التنمية المستدامة .و تضمين هذه البرامج في مخططات التنمية بعد مصادقة المجالس الجهوية عليها.

إلا أن هذا المسار لم يعتمد إدماج الأبعاد الإجتماعية على غرار ما تم بالنسبة للأبعاد البيئية و قد تم تصحيح المسار بعد الثورة بالتركيز على إبراز أهمية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مستوى تصور البرامج.

- مسارات إعداد الأجندا 21 المحلية أو البرامج المحلية للتنمية المستدامة:

يهدف برنامج الأجندا 21 المحلية إلى تطوير عملية التخطيط التشاركي المحلي من أجل التنمية المستدامة ، وتزويد المدن والجماعات المحلية بأدوات فعالة حتى تتمكن من مواكبة معايير المدينة المستدامة ، وتعميم ذلك على كل المدن التونسية.

مسار إعداد البرامج المحلية للتنمية المستدامة أو الأجندا 21 المحلية يعتبر أداة للتخطيط التنموي المحلي و مسار تنموي يشارك فيه كل الأطراف الفاعلة على مستوى الجماعة المحلية

حضرية كانت أو ريفية من مواطنين و مصالح إدارية و فنية و بلديات و مجالس قروية و مجتمع مدني .

و هو وثيقة مرجعية تمكن من التواصل بين مختلف السكان و الأطراف الفاعلة و من التعريف بمتطلبات الإستدامة حسب المقتضيات المحلية و توضح لكل الأطراف أولويات التنمية على مستوى المدينة أو القرية و كيفية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة محليا حتى يصبح المواطن أيا كان مسؤوليته و موقعه في أخذ القرار مساهم و مسؤول مباشرة في النهوض بمدينته أو قريته و تطويرها .

وقد إنطلقت هذه العملية التي يتم متابعتها وتأطيرها من قبل وزارة البيئة سنة 1999بمشروع نموذجي (أو مرحلة نموذجية) لإعداد أجندا 21 محلية لمجموعة من البلديات بحوض مجردة من المنطقة الشمالية الغربية ومنذ ذلك التاريخ تمكنت قرابة 25 بلدية من إعداد أجندا 21 محلي خاصة بها إضافة إلى إنخراط 160 في هذا المسار.

- مسار شبكة المدارس المستدامة :

يهدف هذا البرنامج إلى نشر ثقافة البيئة والتنمية المستديمة لدى الأطفال بالمؤسسات التربوية وذلك من خلال حمل التلميذ على ممارسة العناية بالنباتات والتفاعل الميداني والتطبيقي مع المسائل البيئية ذات العلاقة بالمحيط الطبيعي والتنموي والبشري للمدرسة. ويتكون هذا البرنامج من شبكة تضم إلى حد الآن قرابة 188 مؤسسة تربوية موزعة على كامل الولايات.

-الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة :

قامت وزارة البيئة و التنمية المستدامة بوضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة شرع في إعدادها قبل الثورة و عرضت في صيغة أولية في شهر نوفمبر سنة 2011 ثم في صيغة نهائية في شهر جويلية 2014 . و التي ركزت على 9 تحديات تنموية و إقترحت إجراءات و مجالات العمل ذات الأولوية لرفع هذه التحديات خلال الخمس سنوات القادمة و تتمثل هذه التحديات في:

- التأسيسي لأنماط إنتاج و إستهلاك مستديمة (الإقتصاد الأخضر)
- النهوض بإقتصاد منصف و قوي وضمان العدالة الإجتماعية و مقاومة التفاوت الجهوي
- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية
- وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة و مستديمة
- ضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين
- تطوير النجاعة الطاقية و النهوض بالطاقات المتجددة
- تطوير إمكانيات التأقلم مع التغيرات المناخية

- التأسيس لمجتمع المعرفة
- تطويع الحوكمة لمزيد النهوض بالتنمية المستدامة

- الإستراتيجية الوطنية للتربية من أجل التنمية المستديمة :

تندرج هذه الدراسة في إطار عشرية الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستديمة 2005-2014 والتي تتمثل في التأسيس لمنظومة بيداغوجية تضم برامج عمل في مجال ترسيخ مفهوم الاستدامة انطلاقا من تقييم البرامج المدرسية والأنشطة الداعمة المعتمدة صلب مناهج التربية والتعليم والنظر، في وضع خطة تؤسس لأرضية عمل تهدف إلى تطوير منظومة التربية البيئية بمساهمة المعنيين مباشرة بالحقل التربوي من مربين ومكونين بالنوادي البيئية والجمعيات الناشطة في المجال.

و قد تمخظت هذه الإستراتيجية عن جملة من التوجهات تتلخق في العناصر التالية :

- تطوير التربية البيئية النظامية عن طريق النظر في إثراء محتوى بعض المواد التربوية حسب المستوى المدرسي بما فيها تلك التي تستهدف الأقسام التحضيرية (الطفولة المبكرة).

- تعميم وتطوير نوعية التربية البيئية الداعمة (غير النظامية) ويمكن ذلك عبر البرامج التوعوية والتحسيس الموجهة للناشئة على غرار البرنامج الرئاسي لشبكة المدارس المستدامة وبرنامج القافلة البيئية ونوادي البيئة ومنتديات الشباب مع اقتراح حوافز كمنح جوائز لأحسن مشروع أو تميز في تفعيل عناصر الإستراتيجية.

2-2-1 التحديات أمام تجسيم التنمية المستدامة :

رغم أهمية البرامج و الإجراءات التي تخدم المسائل البيئية ذات العلاقة بتحسين ظروف عيش المواطنين و النفاذ للخدمات البيئية الضرورية للحياة التي تضمنها المخططان العاشر و الحادي عشر فإن حقيقة إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الأنشطة التنموية التابعة لكل قطاعات التنمية و الإستثمارات الإقتصادية كانت غائبة في فلسفة و منهجية هذين المخططين الهامين للتنمية بالبلاد . و تواصل إخضاع التخطيط التنموي لمتطلبات التخطيط القطاعي المركزي حتى بالنسبة للمجالات التي ضمنها تحت عنوان التنمية المستدامة فضاع التجسيم الفعلي لمبادئ التنمية المستدامة بين غياب الممارسة الفعلية و الشعارات .

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة فلإن أشارت إلى ضرورة مزيد العمل على إدماج أفضل للبعد البيئي في كل القطاعات و بالخصوص الصناعة و النقل و البناء و التعمير، فإنها لم تتطرق إلى الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الإدماج . كما أنها لم تتعمق في تحليل

التحديات الإجتماعية التي تواجه القضايا التنموية الكبرى ، و لم تتمكن من إبراز ضرورة إدماج الأبعاد الإجتماعية على غرار الأبعاد البيئية في قطاعات التنمية سواء كان ذلك في مستوى وضع السياسات و برامج العمل القطاعية أو في مستوى مؤسسات الإنتاج . و من أبرز نقائص هذه الإستراتيجية أنها غفلت عن صياغة رؤية موحدة يشترك في وضعها جل الأطراف لتكون الأرضية التي تبنى عليها الإستراتيجية أولوياتها و محاورها و المرجعية التي تنسجم معها المقاصد التنموية التي تهدف إلى تحقيقها و مقاربات العمل التنفيذي المنشود.

كما أن الإرتقاء بالوعي البيئي للمواطن بصفة عامة و لدى المؤسسات بصفة خاصة في إتجاه ترسيخ سلوك إيجابي إزاء البيئة هم من أهم التحديات للعمل البيئي المستقبلي حيث بينت الأحداث ذات الصلة بالبيئة في السنوات الأخيرة أن هناك حاجة ماسة لتكثيف العمل و التجديد في هذا المجال .

كما أن طرق الإنتاج و الإستهلاك تظهر إستغلالا أكثر فأكثر إفراطا للموارد الطبيعية و الفضاء الترابي و الطاقة كما ان هذه الطرق تنجر عنها كميات متنامية من النفايات و الإزعاجات.

1-2-3 أهم الإصلاحات في مجال التنمية المستدامة : "مسار أسس التنمية المستدامة"

إنطلق هذا المسار منذ شهر ماي 2014 تحت إشراف كتابة الدولة للتنمية المستدامة بإجتماعات تشاركية ضمت كل القطاعات في إطار أربع مجموعات عمل . ثم إنتظمت الندوة الوطنية الأولى "لأسس التنمية المستدامة" بحضور ممثلين عن كل الوزارات و الأطراف ذات العلاقة بالبيئة و التنمية على المستوى المركزي و الجهوي و المحلي يومي 1 و 2 اكتوبر 2014 و قد ناقشت هذه الندوة وثيقة العمل التي التي شملت نتائج التحاليل و المقترحات التي إنتهت إليها مجموعات العمل . و قد تم الإعتماد في التحاليل و المقترحات خلال هذا المسار على ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و عدد كبير من الدراسات و التقارير بهدف تصحيح برنامج العمل الذي إقترحته هذه الإستراتيجية نحو الأولويات البيئية و التنموية التي يفرضها الوضع الراهن في تونس .

و قد خلص هذا المسار التشاركي إلى حد هذه المرحلة إلى التركيز على 6 محاور إستراتيجية أساسية يجب إعتبارها كأولويات للمرحلة القادمة و هي :

1. أنماط الإنتاج والاستهلاك،
2. التصرف في الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية والتأقلم مع التغيرات المناخية

3. التهيئة الترابية والمدينة و النقل

4. جودة حياة المواطن ومقاومة الازعاجات بالمدينة والوسط الريفي

5. التربية والتجديد والتصرف المعرفي

6. الحوكمة في مجال البيئة و التنمية المستدامة

و تمخض عن هذه المحاور الكبرى مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تتلخص في ما يلي:

- توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك نحو الاقتصاد الأخضر والدامج والمجدد للحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ومن التأثيرات على البيئة والمساهمة في تنمية المنافسة ورفاه للمواطن

- حوكمة للموارد الطبيعية تشرك الأطراف المعنية وملائمة للخصوصيات البيئية للموارد وأكثر نجاعة واستدامة.

- مستوى عيش ذو جودة عالية ضامن لشروط تنمية اقتصادية وإجتماعية أفضل

- تهيئة ترابية تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية تعطي للمدن وظائف كبرى وقدرة تنافسية مع منظومة نقل مستدام

- التصرف في المعارف ونظام التربية لتوفير أكبر قدر ممكن من الابتكار وإتقان أفضل التكنولوجيات من مختلف المستفيدين.

- حوكمة بيئية متكاملة ولامركزية وتشاركية وذات فعالية.

3.1- البرامج الفرعية :

يتكون برنامج إستدامة التنمية من برنامجين فرعيين أساسيين :

- البرنامج الفرعي 1 : مسارات التنمية المستدامة :

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في تنسيق ومتابعة الأعمال والمشاريع الرامية إلى تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية.

وخاصة متابعة الأعمال الرامية إلى متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتحيين برنامج العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (الأجندا 21 الوطنية) وتدعيم مسارات الأجندات 21 على المستويين المحلي والجهوي بالإضافة إلى تطوير منظومة التربية من أجل التنمية المستدامة.

- البرنامج الفرعي 2 : الاقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي.

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر من خلال البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات بناء على التحولات التكنولوجية الحديثة والعمل على وضع الآليات الكفيلة في الغرض.و المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات الصناعية عبر مسار التأهيل البيئي و توخي تقنيات و طرق الإنتاج الأنظف .

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرامج:

حوصلة لأهداف البرنامج:

تتمثل أهداف برنامج إستدامة التنمية في ثلاثة أهداف :

- **الهدف 1:** : إدماج مقومات الإستدامة في السياسات القطاعية و المخططات الوطنية و الجهوية و المحلية .
- **الهدف 2: :** تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة
- **الهدف 3 :** تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر و النهوض بالتكنولوجيات البيئية

الهدف 1 : إدماج مقومات الإستدامة في السياسات القطاعية و المخططات الوطنية و الجهوية و المحلية.

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في إدماج مقومات الإستدامة في كل القطاعات و الاستراتيجيات القطاعية و البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية، و تجسيم خطط العمل المنبثقة عن الاستراتيجيات الوطنية والمسارات في مجال التنمية المستدامة .من خلال تدعيم و تطوير الأدلة القطاعية و مسارات الأجندات الجهوية و المحلية و أسس التنمية المستدامة.

مرجع الهدف :

- الأجندا 21 وطنية

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

- مسارات أسس التنمية المستدامة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر عدد 1.1.1.2: عدد الأجندات 21 المحلية و الجهوية التي تم إعدادها و المصادقة عليها	عدد				-	24	48	72
المؤشر عدد2.1.1.2 : عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في مجال إرساء مسار الأجندا 21 على المستويين المحلي و الجهوي	عدد				150	240	360	480

الهدف 2:. تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في نشر الثقافة البيئية لدى المواطن بصفة عامة وغرس مقومات المواطنة البيئية لدى الناشئة بصفة خاصة وتفعيل الشراكة بين المدرسة والمحيط ضماناً لتربية سليمة من أجل تنمية مستدامة . و يتم ذلك من خلال إدماج عناصر و مفاهيم بيئية ضمن برامج التدريس و التربية المتداولة في جل مراحل التعليم من جهة و تنشيط نوادي للبيئة داخل المؤسسات التربوية و دور الثقافة و الشباب من جهة أخرى. و القيام بدورات تكوينية لفائدة المربين و المدرسين و الجمعيات و رجال الإعلام و إعداد أدوات ووسائل بيداغوجية في مجال التربية البيئية لتمكين المدرسين و المربين من الوسائل البيداغوجية لتيسير تناول المواضيع البيئية و كذلك تنظيم دورات تكوينية حول وسائل و ادوات و أساليب التربية و التعليم البيئية.

مرجع الهدف :

- عشرية الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة 2005-2014
- برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة 2015-2020
- إستراتيجية الوزارة في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر عدد 1.2.1.2: **عدد** المؤسسات التربوية المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة	عدد	176	226	266	266	314	362	410
المؤشر عدد 3.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية و الأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية	عدد	8971	1400	2000	4000	5040	6080	7120

الهدف 3 : تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر و النهوض بالتكنولوجيات البيئية

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تركيز مقومات الإقتصاد الأخضر من خلال البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات بناء على التحولات التكنولوجية الحديثة والعمل على وضع الآليات الكفيلة في الغرض.

المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات عبر مسار التأهيل البيئي وتوخي تقنيات وطرق الإنتاج الأنظف. و إستيعاب وتطويع وتطوير التقنيات الحديثة والنهوض بتكنولوجيا البيئة وإنتاجها ودعم القدرات الوطنية لتطوير المعارف العلمية الضرورية لاستنباط ووضع التقنيات البيئية الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية وفقا لمتطلبات التنمية المستديمة.

- مرجع الهدف :

- التوصيات المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض ريو + 20

- عشرية الأمم المتحدة للاستهلاك والإنتاج المستديمين.

- - الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر (2016-2036)

- المخطط الوطني العشري لنظم الإنتاج و الإستهلاك المستدامة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
-المؤشرعدد 1.4.2.2 : عدد المشترين العموميين المنتفعين بدورات تكوينية في مجال الشراءات العمومية المستدامة	عدد					20	40	
المؤشرعدد 2.4.2.2: عدد الباعثين الشبان الذين تمت مصاحبتهم و تكوينهم بهدف بعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر	عدد					20	20	20
المؤشر عدد 5.4.2.2: عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية.	عدد	126	119	120	109	104		

2-2- تقديم أنشطة البرنامج:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2016	الأنشطة	الاعتمادات الدفع
الهدف عدد 1: : إدماج مقومات الإستدامة في السياسات القطاعية و المخططات الوطنية و الجهوية و المحلية	المؤشر1.1.1.2 عدد الأجندات 21 المحلية والجهوية التي يتم إعدادها و المصادقة عليها	**01**	- مساعدة البلديات التي تبدي استعدادها للانخراط في المسار بدعمها فنيا في مرحلة الانطلاق ومواكبة المسار والإحاطة بها خلال كامل مراحل إعداد الأجندا 21 المحلية .	
الهدف 2: **تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة**	المؤشر 1.2.1.2 عدد المنتفعين بالدورات التكوينية المنظمة لفائدة الجمعيات والصحفيين و منشطي نوادي البيئة بالمؤسسات التربوية في مجال التنمية المستدامة	70	إنجاز دورات تكوينية .	**50 ألف دينار**
	المؤشر 2.3.1.2 **عدد** المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة:		- مواصلة توسعة شبكة المدارس المستدامة بالمساعدة على تهيئة الحدائق ونوادي البيئة المدرسية بعث نوادي البيئة بالمؤسسات التربوية ونوادي الطفولة ودعمها بالإصدارات البيئية والوسائل السمعية والبصرية الضرورية لتنشيط النوادي إعداد دراسة تقييمية لبرنامج شبكة المدارس المستدامة ووضع مقترحات وتصورات لتطويره والرفع من نجاعته.	
	المؤشر 3.3.1.2 عدد العناوين البيداغوجية والتحسيسية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة و التي تم إعدادها و توزيعها	10	- يتم تحديد قائمة الإصدارات المزمع إنجازها ضمن البرنامج السنوي للمؤسسة (كتابة الدولة للتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية لحماية المحيط، الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات وبقيّة المؤسسات البيئية) طبقا لاحتياجات خصوصية نابعة من المربيّن	12 أ.د

			والمنشطين والجمعيات خلال دورات تكوينية أو تظاهرات ميدانية.	
الهدف 3: تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر و النهوض بالتكنولوجيات البيئية	**المؤشرعدد 1.4.2.2** - عدد المشترين العموميين المنتفعين بدورات تكوينية في مجال الشراءات العمومية المستدامة.	20	دورات تكوينية	30 أد
	المؤشرعدد 2.4.2.2 - عدد الباعثين الشبان الذين تمت مصاحبتهم بهدف بعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر	20	– مصاحبة مجموعة من الباعثين الشبان في مجال التصرف في النفايات و تثمينها	125 أد
	المؤشر عدد .4.2.2: عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية.	259	التحسيس، التكوين، المساندة الفنية، المصاحبة الفنية...	

- نفقات البرنامج:

1.3 – **ميزانية البرنامج :**تطور إعتمادات البرنامج 2 " إستدامة التنمية 2016-2018 "

التوزيع حسب طبيعة النفقة بحساب 1000.د

بيان البرنامج	انجازات 2014	ق.م 2015 (1)	تقديرات 2016		نسبة التطور (2015/2014)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع(2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%)
العنوان الأول :نفقات التصرف		**3441**		**3724**	**282**	**8**
-التأجير العمومي		3086		3401	314	10
-وسائل المصالح		289		257	-32	-11
-التدخل العمومي		66		66		
العنوان الثاني : نفقات التنمية		**925**		**1391**	**466**	**50**
الاستثمارات المباشرة:		445		1176	731	164
على الموارد العامة للميزانية		445		1176	731	164
على القروض الخارجية الموظفة		-				
التمويل العمومي :		480		215	-265	
على الموارد العامة للميزانية		480				
على القروض الخارجية الموظفة		-				
صناديق الخزينة		-				
مجموع البرنامج :		**4366**		**5115**	**748**	**12**

توزيع مشروع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2016حسب طبيعة النفقة :
إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

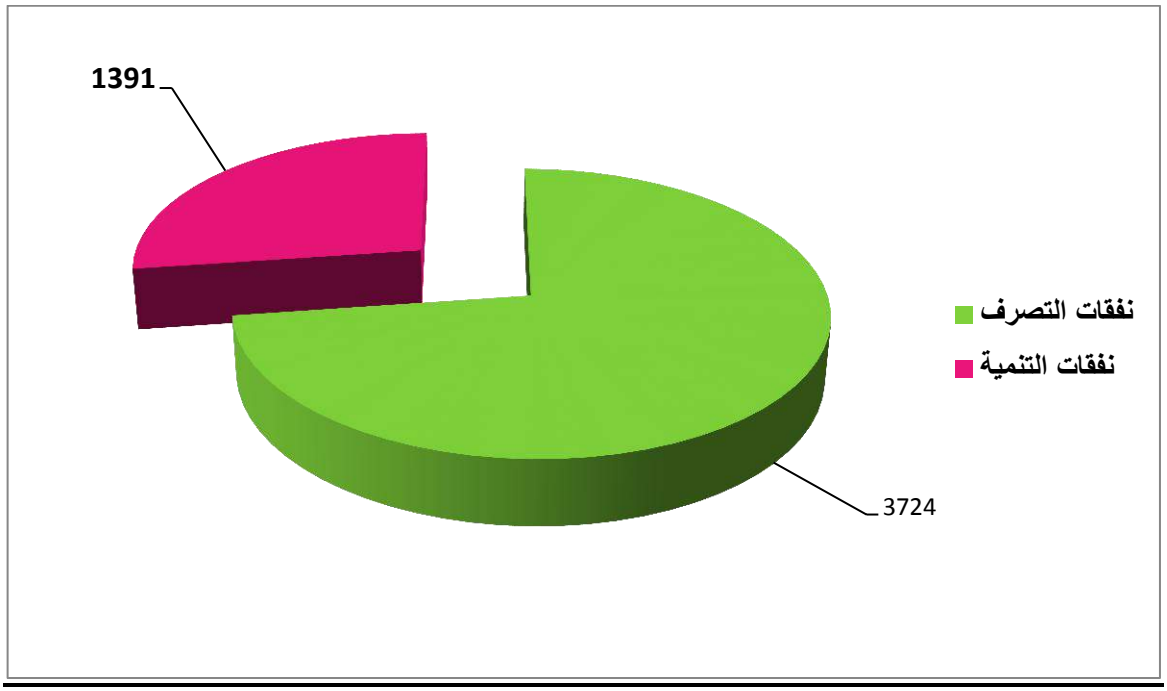

توزيع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية :

اعتمادات الدفع بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي 1 مسارات التنمية المستدامة	برنامج فرعي 2 الاقتصاد الأخضرو التجديد التكنولوجي	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف :	229.5	3494.5	**3724**
التأجير العمومي	229.5	3171.5	3401
وسائل المصالح	-	257	257
التدخل العمومي	-	66	66
نفقات التنمية:	700	691	**1391**
الاستثمارات المباشرة	700	476	1176
التمويل العمومي	-	215	215
صناديق الخزينة	-	-	
المجموع :حسب البرامج الفرعية	**929.5**	**4185.5**	**5115**

توزيع مشروع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

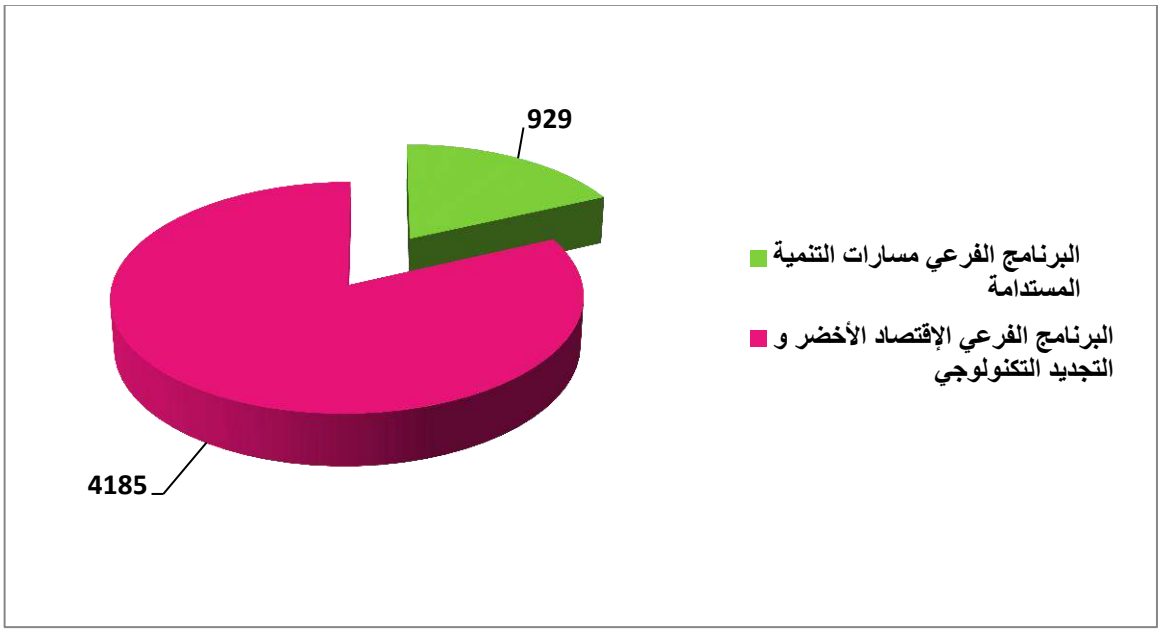

3-2- اطار النفقات متوسط المدى 2016- 2018 لبرنامج إستدامة التنمية.

3-2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب طبيعة النفقة :

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف				**7226**	**4424**	**7932**	**8025**
على موارد الميزانية				3441	**3724**	3764	3814
التأجير العمومي				3086	3401	3306,5	3343
وسائل المصالح				289	257	361,5	375
التدخل العمومي				66	66	96	96
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-		-	-
التأجير العمومي	-						
وسائل المصالح	-						
التدخل العمومي	-	-	-	-		-	-
على الموارد الداتية للمؤسسات	2958	2937	3019	3785	700	4168	4211
نفقات التنمية				**925**	1391	**4415**	**2340**
على موارد الميزانية				925	**1176**	4415	2340
الاستثمارات المباشرة				445	1176	1350	800
تمويل العمومي				480		3065	1540
على الموارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة							
التمويل العمومي					215		
على الموارد الداتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع بإعتبار الموارد الداتية للمؤسسات				8151	5815	12347	10365
المجموع بدون إعتبار الموارد الداتية للمؤسسات				**4366**	**5115**	**8179**	**6154**

3-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية

3-2-2-1/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي مسارات التنمية المستدامة

بحساب 1000د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف				**211**	**229.5**	**229 000**	**233000**
التأجير العمومي				179	229.5	197 500	199 500
وسائل المصالح				32	-	31500	33500
التدخل العمومي				-	-	-	-
نفقات التنمية			650 000	200	700	850 000	800 000
الاستثمارات المباشرة			650 000	200	700	850000	800 000
التمويل العمومي						-	-
المجموع :				**411**	**929.5**	**1079**	**1033**

3-2-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي

الإقتصاد الأخضرو التجديد التكنولوجي: **بحساب1000د**

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف				3228	3494.5	3535	3581
التأجير العمومي				2901	3171.5	3109	3143,5
وسائل المصالح				260	257	330	341,5
التدخل العمومي				66	66	96	96
نفقات التنمية				725	691	3565	1540
الاستثمارات المباشرة			760	245	476	500	-
التمويل العمومي	389	347	235	480	215	3065	1540
المجموع :				3953	4185	7100	5121

4- بطاقات مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج إستـــــدامة التنميـــــة

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :1.1.1.2

-**تسمية المؤشر** : عدد الأجندات 21 المحلية والجهوية التي تم إعدادها والمصادقة عليها

-**تاريخ تحيين المؤشر : سنويا**

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

25. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** إستدامة التنتمية

26. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** مسارات التنمية المستدامة

27. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** إدماج مقومات الإستدامة في السياسات القطاعية والمخططات التنموية الوطنية والجهوية والمحلية

28. **تعريف المؤشر :** وثيقة الأجندا 21 المحلية هي برنامج عمل يتم إعداده من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والإجتماعية

29. **نوع المؤشر** : مؤشر منتوج

30. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

31. II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

36. **طريقة إحتساب المؤشر :** إحصاء عدد الأجندات 21 الجهوية والمحلية اتي يتم إعدادها في مختلف الجهات

37. **وحدة المؤشر :** عدد

38. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد** الأجندات 21 المحلية

39. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** تقارير المديرين الجهويين للبيئة والتنمية المستدامة الخبراء وإحتساب الوثائق الجاهزة

40. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية

41. تاريخ توفر المؤشر :شهر دسيمبر

42. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 24 بلدية تتوفر لديها أجندا 21 محلية

43. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة المسارات وإعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

11. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأجندات 21 المحلية و الجهوية التي تم إعدادها والمصادقة عليها	**عدد**	**-**	**-**	**-**	**-**	**24**	**48**	**72**

12. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

13. رسم بياني لتطور المؤشر :

14. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

– معاضدة البلديات التي تبدي استعدادها للانخراط في المسار الأجندا 21 المحلية بدعمها فنيا في مرحلة الانطلاق عن طريق خبيرين يتم إنتدابهما للغرض.
– مواكبة إعداد الأجندا 21 الجهوية والمحلية في مختلف المراحل عن طريق مكاتب دراسات وخبراء مختصين.
– تنظيم دورات تكوينية لفائدة القائمين على مسار الأجندا 21 المحلية.

15. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : المؤشر لا يعطي فكرة واضحة عن كل الأنشطة التي تسبق المصادقة على وثيقة الأجندا 21 المحلية

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :2.2.1.2
-تسمية المؤشر : عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في مجال إرساء مسار الأجندا 21 على المستويين المحلي و الجهوي
-تاريخ تحيين المؤشر 2014

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنمية

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مسارات التنمية المستديمة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : إدماج مقومات الإستدامة في السياسات القطاعية والبرامج التنموية الوطنية والجهوية والمحلية

4.تعريف المؤشر : يعكس المؤشر المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار الأجندا 21 المحلية على المستويات الجهوية والمحلية وفي تكوين المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية على إعتماد التشاركية في ضبط حاجيات الجهة.

5.نوع المؤشر : مؤشر نشاط ind d'activité

6.طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية efficacité،

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشرFORMULE مجموع المشاركين في الدورات التكوينية

2.وحدة المؤشر : عدد المنتفعين بالدورات التكوينية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تتعلق بالمشاركين في الدورات التكوينية

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : محاضر الدورات التكوينية وورقات الحضور

44. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** مكتب التكوين المكلف بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة

5.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

6.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 120 مشارك ومنتفع

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة مواكبة المسارات وإعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في مجال إرساء مسار الأجندا 21 على المستويين المحلي و الجهوي	عدد				120	240	360	480

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر : خلال الفترة التي تلت الثورة، من 2011 إلى 2012 لم يتسن للإدارة تنظيم الدورات التكوينية في هذا المجال نظرا للإضطرابات الإجتماعية على المستوى الجهوي .

3.رسم بياني لتطور المؤشر :

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : إعداد كراسات الشروط و الإعلان عن طلب العروض وفق للإجراءات المبسطة والتعاقد مع مكتب التكوين.

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة المؤشـــر

رمز المؤشر :1.2.1.2

تسمية المؤشر : عدد المؤسسات التربوية المنخرطة في شبكة المدارس المستديمة

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** التنمية المستدامة

2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** مسارات التنمية المستدامة :

3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة

4. **تعريف المؤشر :** يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها تهيئة حديقة بيئية مدرسية وإحداث نادي بيئة وتجهيزه بالمعدات السمعية والبصرية وبالوثائق والإصدارات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة أو عن طريق تدخلات أخرى من قبيل القافلة البيئية وغيرها...

5. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط،

6. **طبيعة المؤشر** : ،مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشر عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها وإدراجها في شبكة المدارس المستدامة

2.وحدة المؤشر : عدد

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مؤسسات تربوية منخرطة

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة على مستوى الإدارات

الجهوية و محاضر تسليم النهائية للأشغال

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الإستلام النهائي للأشغال

6.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر ::** إنخراط أكبر عدد ممكن من المؤسسات التربوية الجديدة المنخرطة بالشبكة

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة المسارات وإعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات التربوية المنخرطة في شبكة المدارس المستديمة	عدد	176	226	266	266	314	362	410

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

تجدر الإشارة ان الصفقة افطارية قد إنتهت في آخر سنة 2014 و تولت المصلحة المعنية بالأجراءات اللازمة لتجديد الصفقة سنة 2015

3.رسم بياني لتطور المؤشر :

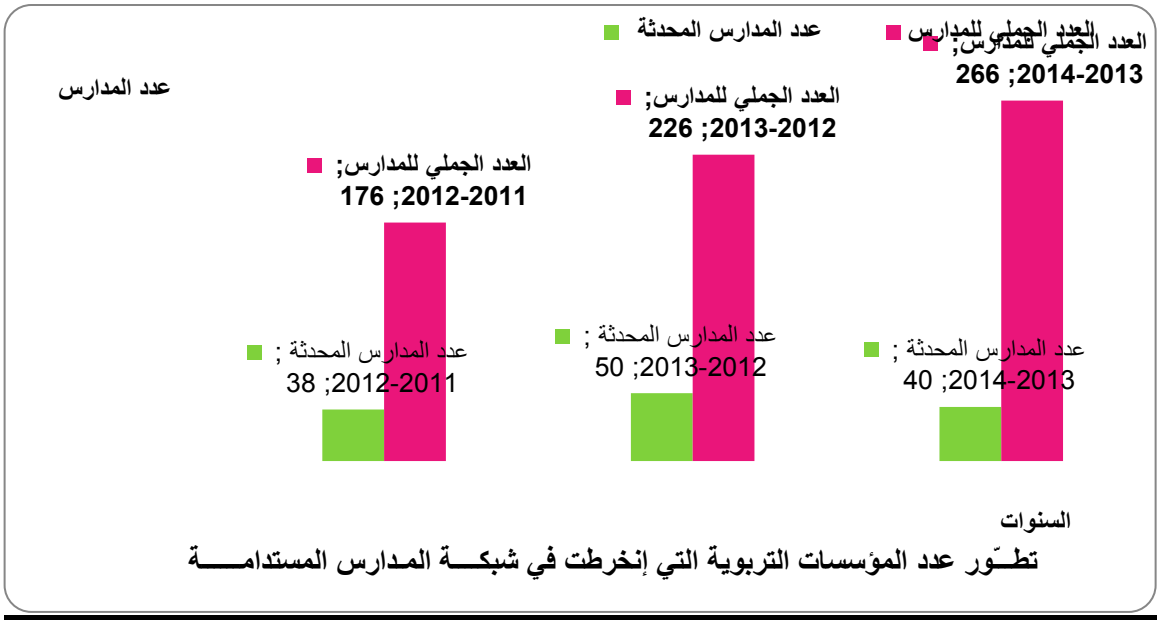

تطــّور عدد المؤسسات التربوية التي إنخرطت في شبكـــة المـدارس المستدامـــــة

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تجديد الصفقة الإطارية لإنتداب مؤسسات بستنة
- التنسيق مع الإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والمندوبيات الجهوية للتربية ومعاينة المدارس المترشحة للإنخراط في شبكة المدارس المستديمة
- إختيار المؤسسات التربوية الجديدة
- إعداد طلب عروض وفق الإجراءات المبسطة لتجهيز نوادي البيئة

5.تحديد أهم النقائص les limites المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :CODE (**2/ 1 /2 / 2**)
-تسمية المؤشر : عدد المنتفعين بالدورات التكوينية و الأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية
-تاريخ تحيين : سنويا

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنمية

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مسارات التنمية المستديمة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية والنهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة

4. تعريف المؤشر : يعكس المؤشر أهمية دعم قدرات الإطار التربوي المشرف على تنشيط نوادي البيئة بالمدارس والمؤسسات التربوية الحديثة الإنخراط في شبكة المدارس المستدامة

5.نوع المؤشر : مؤشر نشاط ind d'activité

6.طبيعة المؤشر:

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشر: القيام بإحصائيات لعدد المنتفعين بالدورات التكوينية

2.وحدة المؤشر : عدد

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : المنتفعين بالدورات التكوينية

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : : تقارير الإدارة العامة للتنمية المستديمة والمؤسسات البيئية (على غرار الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والمركز الدولي لتكنواوجيات البيئة..)

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستديمة و الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة والمؤسسات البيئية

6.تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر

7.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 60 مشارك ومنتفع

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة مواكبة المسارات وإعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المنتفعين بالدورات التكوينية و الأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية	عدد	8971	1400	2000	4000	5040	6080	7120

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3.رسم بياني لتطور المؤشر :

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة للتعاقد مع مكتب تكوين مختص في هذا المجال لإنجاز دورات تكوينية لفائدة القائمين على نوادي البيئة بالمدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :1.3.2.2

-تسمية المؤشر : عدد المشترين العموميين المنتفعين بدورات تكوينية في مجال الشراءات العمومية المستدامة

-تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنمية

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الإقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر والنهوض بالتكنولوجيات البيئية

4.تعريف المؤشر :

هذا المؤشر يبرز مدى المساهمة في اعتماد الشراءات المستدامة في إطار الصفقات العمومية عبر تكوين المشترين العموميين و تحفيزهم على ترشيد النفقات العمومية بإدراج معايير جديدة تهتم بالجوانب الإجتماعية و البيئية عند إعداد كراسات الشروط.

5.نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشر : إحصاء عدد المنتفعين بالدورات التكوينية

2.وحدة المؤشر : عدد المنتفعين

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : يتم الحصول على المعطيات الأساسية من خلال التقارير حول فعاليات الدورات التكوينية وقائمات المشاركين في هذه الدورات

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير وإستمارات

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

6.تاريخ توفر المؤشر : شهر نوفمبر

7.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 40

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات والتحاليل الإقتصادية البيئية والتخطيط

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المشترين العموميين المنتفعين بدورات تكوينية في مجال الشراءات العمومية المستدامة	عدد				50	40		

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3.رسم بياني لتطور المؤشر :

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : القيام بدراسة في إطار المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة وكذلك تنفيذ أنشطة تكوينية في إطار الدراسة المتعلقة بسياسة نظم الإنتاج والإستهلاك المستدام بتونس

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يعطينا فكرة عن مدى اعتماد مفهوم الإستدامة في الشراءات العمومية من قبل المشترين العموميين

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :2.3.2.2

-تسمية المؤشر : عدد الباعثين الشبان الذين تمت مصاحبتهم و تكوينهم لبعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر

-تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنمية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الإقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر والنهوض بالتكنولوجيات البيئية
4. تعريف المؤشر :

يندرج هذا المؤشر ضمن أهداف مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر الذي يهدف أساسا إلى تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وبالخصوص الأطر الإستراتيجية على غرار الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر والإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمنظمات و/أو المؤسسات، فضلا عن الإحاطة بباعثي المشاريع الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وبالخصوص خريجي التعليم العالي الذين بصدد البحث عن مواطن شغل لائقة وذلك من خلال تقديم المشورة والمعلومة اللازمة لدفع المبادرة الخضراء.

5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

7. طريقة إحتساب المؤشر : إحصاء عدد الباعثين الشبان
8. وحدة المؤشر : عدد
9. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : يتم الحصول على المعطيات الأساسية من خلال تقرير المتابعة والتقييم الذي سيتم إعداده بعد المدة المخصصة للمصاحبة
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير وإستبيانات
11. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر

12. تاريخ توفر المؤشر : شهر جوان

13. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 40

14. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات والتحاليل الإقتصادية البيئية والتخطيط

III - قراءة في نتائج المؤشر :

15. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الباعثين الشبان الذين تمت مصاحبتهم و تكوينهم لبعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر	عدد	-	-	-	160	92		

16. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

انطلاق أنشطة مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر خلال سنة 2014.

17. رسم بياني لتطور المؤشر :

18. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : تكليف خبراء لمصاحبة باعثي المشاريع تحت إشراف مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر

19. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هنالك مشاريع ما زالت في بدايتها وأخرى متقدمة

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر :3.3.2.2
- تسمية المؤشر : عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية
- تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2014

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1.البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنمية

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التجديد التكنولوجي و الإقتصاد الأخضر

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تركيز مقومات الإقتصاد الأخضر و النهوض بالتكنولوجيات البيئية

4.تعريف المؤشر : عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والمنظومات والآليات المعتمدة والمطورة من طرف المركز في ميادين الجودة البيئية و المسؤولية المجتمعية. .

5.نوع المؤشر : مؤشر منتوج

6.طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1.طريقة إحتساب المؤشر

القيام بعملية جمع لعدد المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية + عدد المؤسسات المتبنية للتكنولوجيات البيئية المعتمدة من طرف المركز

2.وحدة المؤشر : عدد

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
-عدد المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية
- عدد المؤسسات المتبناة للتكنولوجيات المعتمدة من طرف المركز

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

- عدد إتفاقيات المصاحبة الممضاة ،
- عدد أذون التزود
- تقارير متابعة دورية حول تقدم إنجاز البرامج والمشاريع

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

6.تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة

7.القيمة المستهدفة للمؤشر :294

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية	عدد	126	119	120	109	104		
مؤشر فرعي1 : مجموع المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية	عدد	109	106	110	98	47		
مؤشر فرعي 2: عدد المؤسسات التي تمت مصاحبتها لإرساء المسؤولية المجتمعية		10	10	1	2	7		
مؤشر فرعي 3: مجموع المؤسسات المتبناة للتكنولوجيات المعتمدة من طرف المركز	عدد	7	03	09	9	50		

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :
3.رسم بياني لتطور المؤشر :
4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :
-التحسيس، التكوين، المساندة الفنية، المصاحبة الفنية...

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : تحقيق المؤشر مرتبط بمدى انصهار المؤسسات الاقتصادية في برامج التأهيل البيئي .

بطاقة مؤسسة : مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

–البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: **برنامج إستدامة التنمية**

-البرنامج الفرعي : **عدد 2 : التجديد التكنولوجي والاقتصاد الأخضر**

I- التعريف :

1 **النشـــاط الرئيســـي** : استيعاب وتطويـع وتطـوير التقنيـات الحديثـة والنهـوض بتكنولوجيـا البيئـة وإنتاجهـا ودعـم القـدرات الوطنيـة وتطـوير المعـارف العلميـة الضـرورية لاسـتنباط ووضـع التقنيـات البيئـة الملائمـة للحاجيـات الوطنيـة والإقليميـة الخصوصـية وفقـا لمتطلبـات تنميـة مستديمة.

2 **المؤسسة /المنشأة** : صنف ب

3 **مرجع الإحداث** : القانون عدد 25-96 المؤرخ في 25 مارس 1996

4 **مرجع التنظيم الإداري و المالي** :الأمر عدد 2542-97 المؤرخ في 29 ديسمبر 1997

5 **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمركز** : نوفمبر 2010 للفترة 2010-2011

-IIإطار القدرة على الأداء :

1. **الإستراتيجية العامة** : تتمثل التوجهات الإستراتيجية العامة لمركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج الذي ينضوي ضمنه في المحاور التالية :

- **المحور الأول**:تطوير التكنولوجية البيئة وتطويعها ووضعها على ذمة المستعملين.
- **المحور الثاني:**المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات عبر مسار التأهيل البيئي والمسؤولية المجتمعية وتوخي تقنيات وطرق الإنتاج الأنظف

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر والنهوض بالتكنولوجيات البيئية.

ويعمل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة على تحقيق هذا الهدف من خلال الإهداف الخصوصية التالية:

- **الهدف 1:** المساهمة في الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات وذلك بمصاحبتها لتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر و الإنتاج الأنظف وتعزيز قدرتها التنافسية

- **الهدف 2:** مصاحبة المؤسسات الخضراء الناشئة والمتجددة الأنشطة لتنمية وتعزيز قدراتها وتأطير الباعثين الشبان والمخترعين في ميدان البيئة

- **الهدف 3:** المساهمة في تطوير وترويج أحدث التكنولوجيات البيئية و تركيز مقومات الاقتصاد الأخضربالتنسيق مع الهياكل الوطنية والدولية

4. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الاستثمارات و البرامج التي ينفذها مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي
- النهوض بالإنتاج الأنظف
- برنامج العلامة البيئة التونسية
- **تجهيز ورشة لمساندة مشاريع البحوث التطبيقية**
- تطهير المياه المستعملة في الوسط الريفي عن طريق النباتات المائية
- **تثمين النفايات لإنتاج الطاقة بأسواق الجملة بكل من صفاقس وسوسة ونابل وبنزرت**
- **إنتاج الطاقة من الرياح**
- **تركيز محضنة لبعث مؤسسات صغرى مشغلة في التقنيات البيئة**
- **تثمين النفايات بطريقة التخمير المهوء**
- برنامج وضع منظومة التكوين عن بعد
- مشروع الاقتصاد الأخضر في البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية
- برنامج التكوين الموّجه للمؤسسات الصناعية المنتفعة بامتيازات صندوق مقاومة التلوّث FODEP
- برنامج SWITCH- Med بالاشتراك مع CONECT لتكوين المكونين في مجال إنشاء المشاريع البيئية و تكوين أصحاب المشاريع البيئية من الشباب لتنمية قدراتهم في مجال بعث المشاريع البيئية

ويعتمد مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			انجازات	تقديرات		
		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الهدف 1:المساهمة في الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات وذلك بمصاحبتها لتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر و الإنتاج الأنظف وتعزيز قدرتها التنافسية									
المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية	**عدد**	**73**	**109**	**106**	**110**	**98**	**47**		
المؤسسات المصاحبة لإرساء المسؤولية المجتمعية_RSE	**عدد**	**0**	**10**	**10**	**1**	**2**	**7**		
الهدف 2:مصاحبة المؤسسات الخضراء الناشئة والمتجددة الأنشطة لتنمية وتعزيز قدراتها وتأطير الباعثين الشبان والمخترعين في ميدان البيئة									
عدد الباعثين الشبان الذين تمت مصاحبتهم لبعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر ضمن محضنة المركز	**عدد**					**-**	**22**		
عدد الباعثين الشبان الذين تم تكوينهم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر	**عدد**					**160**	**50**		
الهدف 3:المساهمة في تطوير وترويج أحدث التكنولوجيات البيئية و تركيز مقومات الاقتصاد الأخضر بالتنسيق مع الهياكل الوطنية والدولية									
عدد المؤسسات المتبناة للتكنولوجيات المعتمدة من طرف المركز	**عدد**	**07**	**07**	**03**	**09**	**09**	**50**		
عدد المؤسسات المنتفعة بالتحاليل البيئية للتطابق مع الموصفات البيئية	**عدد**	**122**	**79**	**241**	**150**	**150**	**200**		
عدد الخبراء المنتفعين بالتكوين وتدعيم القدرات	**عدد**	**27**	**40**	**32**	**100**	**12**	**20**		
عدد المنتفعين بالتكوين في مجال البيئي	**عدد**	**41**	**54**	**21**	**18**	**50**	**50**		
المجموع العام (عدد المنتفعين بالتكنولوجيات وأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية)	**عدد**	270	299	413	388	481	446		

5. الإجراءات المصاحبة :

يعاني المركز بعض الإشكاليات و التحديات نذكر من أهمها :

- تمكين المؤسسات الصناعية التي تتم مصاحبتها في مجال التصرف البيئي من قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC علي غرار بقية المراكز الفنية.
- إدراج مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ضمن المنظومة الوطنية للتجديد SNI (Système National d'Innovation) .
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمركز
- مراجعة القانون الأساسي للمركز

III المیزانیة : بحساب

	2015	2016
میزانیة التصرف		
الموارد		
الموارد الذاتیة	**750**	**750**
منحة الدولة	**3035**	**3325**
مجموع الموارد	**3785**	**4075**
النفقات		
نفقات التأجیر	**2712**	**2939**
نفقات التسییر	**1007**	**1040**
نفقات التدخل العمومي	**66**	**96**
مجموع النفقات	**3785**	**4075**
میزانیة التنمیة		
الموارد		
موارد على میزانیة الدولة	**600**	**2710**
هبات		
قروض		
مجموع الموارد	**600**	**2710**
النفقات		
مشاریع متواصلة	**360**	**1315**
مشاریع سنویة وجدیدة	**240**	**1395**
مجموع النفقات	**600**	**2710**
مجموع میزانیة 2016	**4385**	**6785**

البرنامج 3 : القيـــادة و المسانـــدة

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يتولى برنامج القيادة و المساندة من خلال الهياكل الأفقية التي يشملها على غرار الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و التنظيم و الأساليب و الإعلامية تقديم الدعم و المساعدة لبرنامج البيئة و جودة الحيـــاة و برنامج إستدامة التنمية .و ذلك من خلال تأمين الخدمات اللازمة لسير عمل هذه البرماج عبر توفير الموارد البشرية و التجهيزات و المعدات والبنية التحتية في مجـال الإعلاميـــة و المنظومات المعلوماتية و الخطـط و الـدراسات الإستراتيجيـة و أعمـــال الـــرقابـــة و المتابعـــة و التقييم و التوجيه .

1.1 خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة

2.1- إستراتيجيــة البرنامــج :

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية مدعوة إلى مزيد الفعالية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول التوجهات التالية:

✓ **مراجعة المهام الموكولة إلى وزارة البيئة و التنمية المستدامة و إعادة تنظيم المصالح المركزية و الجهوية تماشيا مع إدخال طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف** :

إن إعتماد طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف يقتضي إعتماد أشكال جديدة لتنظيم المصالح و ذلك لغاية تخفيف الهياكل و إعادة توزيع الأعوان و هذا يتطلب توضيح و تدقيق مهام مختلف المصالح تفاديا للإزدواجية في ما بينها و تأمينا لنجاعة أنشطتها و تحديد المهام التي ستبقى من مشمولات الإدارات المركزية و المهام التي يمكن إحالتها للمصالح الخارجية أو التي يمكن إحالتها إلى القطاع الخاص و المهام التي يمكن حذفها.و تجميع أو دمج الهياكل التي لديها مهام متكاملة أو مترابطة و حذف الهياكل التي أصبح وجودها غير ضروري.

✓ **تعصير طرق التصرف في الموارد البشرية:**

يهدف تعصير طرق التصرف في الموارد البشرية إلى تلبية حاجيات المصالح الإدارية و الموظفين و إنتظارات المواطن و لتحقيق هذا الهدف يتعين النهوض بالمهنية و هذا يعني توفير القدرات الفنية و البيداغوجية و كذلك الحيادية و النجاعة و روح المبادرة و القدرة على التأقلم مغ متغيرات البيئة المحلية و العالمية. و تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات و هو من شأنه فتح الأفاق المهنية أمام الأعوان و إعادة توزيع الأعوان بين المصالح بطريقة مدروسة بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة.

✓ **تفعيل الدور الإستراتيجي للمصالح المركزية و المتمثل في التصور و البرمجة و الدراسات المستقبلية و وضع السياسات البيئية و تقييمها:**

إن الإدارة المركزية يجب أن تكون لديها القدرة الكافية لوضع التصورات و التقديرات و إستباق الأحداث و تقويم السياسات المتبعة.حتى تكون قادرة على مجابهة المتغيرات العالمية المتسارعة.من خلال تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و الدراسات الإقتصادية و

التخطيط و ذلك لتلبية حاجيات مختلف الإدارات التي تعنى بالتصور و التقويم و تمكين المسؤولين من إتخاذ القرارات الصائبة و في هذا الإطار سيتم العمل على تفعيل دور المراصد البيئية و تدعيمها بالموارد البشرية المختصة و تكنولوجيات الإتصال.

- ✓ **العمل على تفعيل دور الهياكل الإستشارية** و توضيح مهامها و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى بإعتبارها وسيلة للإستنارة بآراء ذوي الخبرة و الكفاءة.
- ✓ **في مجال التعاون الدولي** : السّهر على تنفيذ الالتزامات الدّوليّة في مجال حماية البيئة والتّنمية المستدامة ومتابعة مسارات التّنمية المستدامة على المستويين الدّولي والإقليمي والعمل على تطوير هذه المسارات. و تدعيم تموقع تونس لدى الهيئات الدّوليّة وفي الاجتماعات الثّنائيّة والمتعددة الأطراف التّي يكون موضوعها التّنمية المستدامة وحماية البيئة بالاشتراك مع الوزارات المعنيّة،
- ✓ **في مجال العمل الجمعياتي :** تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي من أجل المساهمة في نشر ثقافة حماية البيئة و التنمية المستدامة من خلال وضع أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة.

3-1 البرامــج الفرعيـــة :

يشتمل برنامج القيادة و المساندة على برنامجين فرعيين هما:

البرنامج الفرعي 1: القيادة

يتضمن هدا البرنامج الفرعي الوظائف المتعلقة بالتخطيط و المتابعة و المراقبة و التقييم و التفقد و الشؤون العامة و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و الإحصائيات و الإشراف على المؤسسات العمومية و الإدارات الجهوية و الإحاطة بالمستثمرين و العلاقة مع الجمعيات.

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في :

- تنسيق ومتابعة أنشطة مختلف المصالح المركزية و الجهوية و تقييم البرامج و المشاريع التي تقوم بها مختلف الإدارات .

- النهوض بالأنشطة الإعلامية حول البيئة و والتنمية المستدامة.

- قبول المواطنين و تقبل شكاياتهم و عرائضهم و دراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها.

- ضبط و متابعة تنفيذ برامج الوزارة في مجال التحسيس و التربية البيئية و نشر ثقافة التنمية المستدامة .

- متابعة الملفات المتعلقة بالمنظمات و الجمعيات العاملة في مجال البيئة و التنمية المستدامة و دفع العمل معها في إطار تنفيذ البرامج الوطنية و إعداد تقارير دورية حول نشاطها.

- مراقبة التصرف الإداري و المالي و الفني لجميع المصالح التابعة للوزارة و المؤسسات الخاضعة لإشرافها.

- متابعة التصرف والإشراف على المنشآت و المؤسسات العمومية التابعة للوزارة و السهر على تطبيــق الإلتزامات القانونيـة و الترتيبية الموضوعة على كاهلها.

البرنامج الفرعي 2 : المساندة

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى :

- تسيير كافة الشؤون الإدارية و المالية لمختلف البرامج و ترشيد التصرف في الوسائل البشرية و المادية.

- برمجة إقتناء و حفظ و توزيع اللوازم و المعدات و التجهيزات الضرورية لسير عمل المصالح الإدارية.

- تسيير و صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل و المنقولات ..

- السهر على إعداد وإنجاز برامج التصرف في الوثائق و الأرشيف.

- تطوير إستعمال وسائل الإعلامية داخل الإدارة وذلك بإعداد وإنجاز ومتابعة المخطط الإعلامي للوزارة.

- ضمان إستغلال وصيانة التجهيزات وبرامج الإعلامية.

- النهوض بالأنشطة الإجتماعية و الثقافية لأعوان الوزارة.

- المساندة في إعداد تقديرات الميزانية و ممارسة وظائف إستشارية و تقديم الخبرة و المساعدة لمسؤولي البرامج.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم ضبط هدفين لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

- **الهدف عدد 1:** النهوض بالموارد البشرية
- **الهدف عدد 2**: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير .

- **الهدف عدد 1:** النهوض بالموارد البشرية.

تقديم الهدف:

إن النهوض بالتكوين و الرسكلة يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تطوير الكفاءات المهنية و المهارات و القدرات لدى الأعوان بما يمكنهم من تحسين آدائهم .

- مرجع الهدف :
- التوجهات العامة للحكومة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
				2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر عدد 1.1.2.3 : عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين	عدد	143	153	145	182	190	200	210
المؤشر 2.1.2.3 : نسبة التأطير	نسبة				45.09	43.85	44.93	

الهدف عدد 5: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير .

تقديم الهدف:

إن تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير في الإدارة و تحسين المردودية و النهوض بجودة الخدمات المسداة للمواطن تمر حتما عبر توفير التجهيزات و المعدات و التطبيقات الإعلامية اللازمة و شبكات إعلامية عالية التدفق و منظومات معلوماتية عصرية تستجيب لحاجيات الإدارة و تمكن من توفير جميع الخدمات عن بعد للمواطن .

مرجع الهدف :

- الدراسة الإستراتيجية للإدارة الألكترونية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر عدد 1.2.2.3 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	عدد			1		5		
المؤشر عدد 2.2.2.3 : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	عدد			3		3		

2.2- تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2016	الأنشطة	الاعتمادات الدفع بحساب الألف دينار
الهداف 1 : النهوض بالموارد البشرية	المؤشر عدد 1.1.2.3: عدد الإطارات و الأعوان المنتفعين بالتكوين	190	تنظيم دورات تكوينية حول مواضيع عامة و أخرى حول مواضيع فنية خصوصية و تربصات بالخارج	**60**
	المؤشر عدد 2.1.2.3 : نسبة التأطير	44.93	القيام بإنتدابات و ترقيات	
الهدف 2: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير	المؤشر عدد 1.2.2.3 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	5	- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لتقديم المساندة الفنية للحصول على شهائد المطابقة. - تنفيذ مخطط العمل الذي سينبثق عن الدراسة . - دعوة مصالح المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية لإجراء عملية تدقيق قصد الحصول على شهائد المصادقة .	
	المؤشر عدد 2.2.2.3 : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	3	- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لإقتراح البنود المرجعية للخدمات المزمع إنجازها - الإعلان عن طلب عروض لتطوير الخدمات المزمع إنجازها .	

3-نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج القيادة و المساندة:

تم ضبط ميزانية برنامج القيادة و المساندة بملغ قدره 7,220 م.د سنة 2016 مقابل 6,380 سنة 2015 أي بزيادة قدرها 0,390 م.د و تتضمن ميزانية البرنامج على إعتماد قدره 5,790م.د بعنوان نفقات تصرف و إعتماد قدره 1,430 م.د بعنوان نفقات تنمية . و تم تخصيص2,670 م.د لفائدة برنامج القيادة و 4,550 م.د لفائدة برنامج المساندة.

تطور إعتمادات برنامج القيادة و المساندة

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2014	ق.م 2015 (1)	تقديرات 2016		نسبة التطور (2015/2014)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
العنوان الأول :نفقات التصرف		**5477**		**5618**	**140**	**3**
-التأجير العمومي		3003		3065	62	2
-وسائل المصالح		1913		1922	9	
-التدخل العمومي		561		631	108	19
العنوان الثاني : نفقات التنمية		**706**		**1200**	**494**	**70**
-الاستثمارات المباشرة :		706		1200	494	70
على الموارد العامة للميزانية		709		1200	494	70
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
على الموارد العامة للميزانية						
على القروض الخارجية الموظفة						
صناديق الخزينة						
مجموع البرنامج:		6183		6818	634	5

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة :
إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

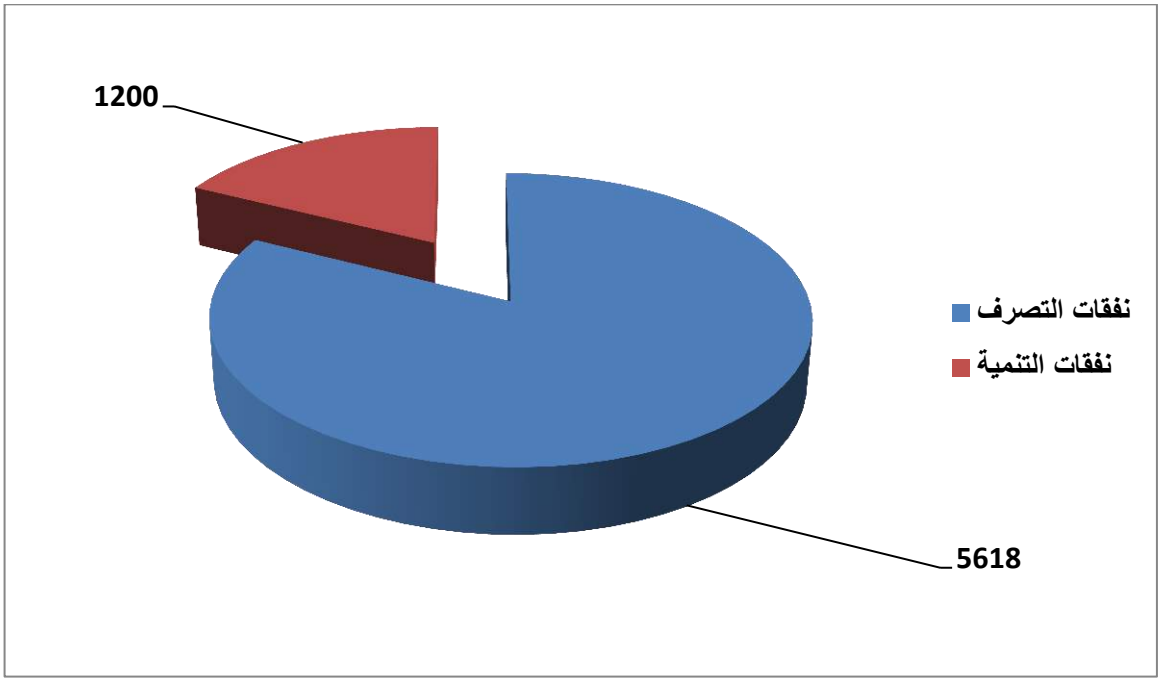

2-3 توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية :

اعتمادات الدفع

بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي القيادة	برنامج فرعي المساندة	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف :	**2162**	**3456**	**5618**
التأجير العمومي	1231	1834	3065
وسائل المصالح	300	1622	1922
التدخل العمومي	631	-	631
نفقات التنمية :			
الاستثمارات المباشرة	**400**	**800**	**1200**
التمويل العمومي			
صناديق الخزينة :			
المجموع حسب البرامج الفرعية :	**2562**	**4256**	**6818**

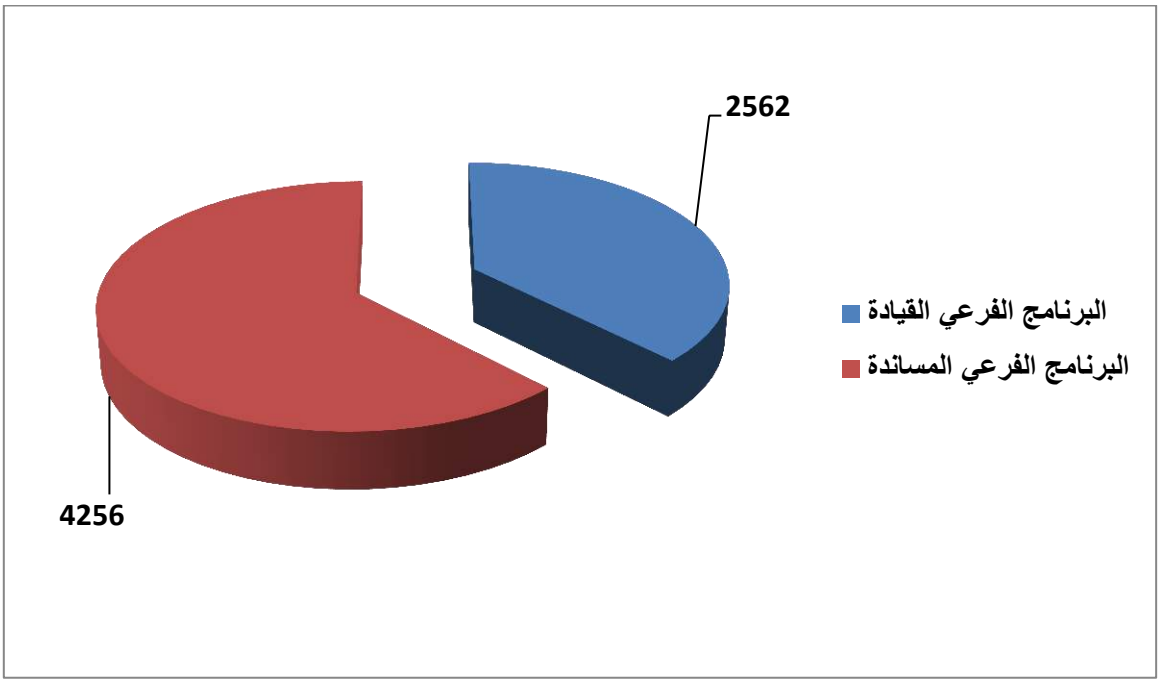

-2- اطار النفقات متوسط المدى 2016- 2018 لبرنامج القيادة و المساندة

2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب طبيعة النفقة :

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف				**5477**	**5618**	**5918**	**6072**
على موارد الميزانية						5918	6072
التأجير العمومي				3003	3065	2849	2883
وسائل المصالح				1913	1922	2400	2520
التدخل العمومي				561	631	669	669
على موارد صناديق الخزينة							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
نفقات التنمية				**706**	**1200**	**1430**	**1430**
على موارد الميزانية				706	-	1430	1430
الاستثمارات المباشرة				706	1200	1430	1430
تمويل العمومي							
على الموارد القروض الخارجية الموظفة							
الاستثمارات المباشرة							
التمويل العمومي							
على موارد صناديق الخزينة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
المجموع :				**6183**	**6818**	**7348**	**7502**

2-**2- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية :**

2-2-1- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي القيادة :

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف				**2029**	**2162**	**2302**	**2335**
التأجير العمومي				1092	1231	1213	1225
وسائل المصالح				375	300	420	441
التدخل العمومي				561	631	669	669
نفقات التنمية				**200**	**400**	**400**	**400**
الاستثمارات المباشرة				**200**	**400**	**400**	**400**
التمويل العمومي					-		
المجموع :				**2229**	**2562**	**2702**	**2735**

2-2-**2- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي المساندة :**

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التصرف				**3448**	**3456**	**3626**	**3737**
التأجير العمومي				1910	1834	1646	1658
وسائل المصالح				15737	1622	1980	2079
التدخل العمومي					-		
نفقات التنمية				**506**	**800**	**1030**	**1030**
الاستثمارات المباشرة				**506**	**800**	**1030**	**1030**
التمويل العمومي					-		
المجموع :				**3954**	**4256**	**4656**	**4767**

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج القيادة و المساندة

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.1.2.3
- تسمية المؤشر : عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين
-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : النهوض بالتكوين و الرسكلة و تطوير الكفاءات.

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في تمكين أكثر عدد ممكن من الأعوان من مختلف الأصنف من متابعة دورات تكوينية و رسكلة كل سنة لتحسين معارفهم و قدراتهم المهنية .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر عدد المشاركين في الدورات التكوينية .

2-وحدة المؤشر :عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة الشؤون الإدارية و المالية .

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2016: 210

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين	عدد	174	185	210	205	2015	225	235

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد برنامج سنوي للتكوين يخص جميع الأعوان و الإطارات الإدارية و الفنية.

- غنجاز الدورات التكوينية عن طريق مكاتب تكوين مختصة .

- متابعة سير الدورات التكوينية و تقييمها .

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه الدورات التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان .

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر : 2.1.2.3
-تسمية المؤشر :نسبة التأطير
-تاريخ تحيين المؤشر:2015

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :المساندة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : النهوض بالموارد البشرية

4.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور عدد الإطارات بالمقارنة مع عدد أعوان التنفيذ و التسيير قصد تحسين نسبة الإطارات بالنسبة للعدد الجملي للأعوان

5.نوع المؤشر : مؤشر وسائل

6.3طبيعة المؤشر:

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشر : عدد الإطارات /العدد الجملي للأعوان
2.وحدة المؤشر : نسبة مأوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : - عدد الإطارات
-العدد الجملي للأعوان والإطارات

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : احصائيات إدارة الشؤون الإدارية والمالية
5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6.تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 :44.93%

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون الإدارية والمالية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التأطير	%	48.49	45.52	45.09	43.85	44.93	-	-

2 تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3 رسم بياني لتطور المؤشر :

4 **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :** إجراء امتحانات الترقية المهنية و الإنتدابات

5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.2.2.3

-تسمية المؤشر : : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة

-تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3- الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :. تطوير أساليب العمل و طرق التصرف والتسيير

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى إنخارط مختلف المصالح في مسارات الحصول على المصادقة لنظم الجودة .و هي نظام إيزو 9001 الخاص بالتنظيم الوثائقي و نظام إيزو14000 الخاص بالتصرف البيئي و علامة الإستقبال مرحبا .

5- نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر جودة .

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : تحديد الإدارات المتحصلة على شهائد المصادقة

2- وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد الإدارات المتحصلة على شهائد المصادقة

5- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير

6- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

7- تاريخ توفر المؤشر : سنويا

8- القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2016 : 5

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	عدد	1	-	1	-	5	3	2

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تحصلت إدراتان على علامة الإستقبال مرحبا و هي مكتب العلاقات مع المواطن سنة 2012 و الإدارة الجهوية للبيئة بسوسة سنة 2014 .كما تم برمجة إنخراط 5 إدارات سنة 2016 للحصول على شهائد المصادقة إيزو 9001 الخاص بالتنظيم الوثائقي و هي :

- إدارة الشؤون الإدارية و المالية
- إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية
- مكتب العلاقات مع المواطن
- الإدارة الفرعية للوثائق و التوثيق
- الإدارة الجهوية للبيئة بسوسة .

و الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة سنة 2017 و الإدارة العامة للتنمية المستدامة سنة 2018

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لتقديم المساندة الفنية للحصول على شهائد المطابقة.
- تنفيذ مخطط العمل الذي سينبثق عن الدراسة .
- دعوة مصالح المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية لإجراء عملية تدقيق قصد الحصول على شهائد المصادقة .

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى مساهمة نظم الجودة التي سيتم تركيزها بمختلف المصالح في تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير .

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :2.2.2.3
-تسمية المؤشر : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية
-تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : : تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير

4-تعريف المؤشر : هذا المؤشر يبرز مدى الدور الذي تقوم به مصالح التنظيم و الأساليب و الإعلامية في مجال تطوير طرق التصرف و التسيير الإداري بالنسبة للإجراءات فهي تهم التطبيقات الإعلاميـــة في التصرف و منظومات قطاعية . أما الخدمات فهي تتعلق بالخدمات التفاعلية الموجهة للمواطن أو المؤسسة أو الإدارة.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط،

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ،

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر: تحديد الإجراءات و الخدمات التي تم إنجازها

2- وحدة المؤشر :عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : متوفرة عن طريق بوابة الوزارة

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : من خلال خطة العمل السنويـــة لإدارة التنظيـم و الأساليب و الإعلامية .

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

6- تاريخ توفر المؤشر : كل سنة

7- القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2016: 3 خدمات

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	عدد	1	-	3 ←	←	3	2	2

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

- سنة 2012: تم تحيين بوابة البيئة بتونس من خلال إضافة أركان تفاعلية مثل فضاء المشاركة التفاعلية و نشر الإعلانات و طلبات العروض و تقبل عرائض المواطنين و متابعتها .

- سنة 2014-2015 : تم إعداد بوابة للخدمات البيئية على الخط تضم خدمة التصرف في عرائض المواطنين و التصرف في مطالب الإحاطة بالمستثمرين و مطالب الدعم المادي للجمعيات .

- سنة 2013 : تم نشر طلب عروض لإعداد بوابة الخدمات البيئية على الخط

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لإقتراح البنود المرجعية للخدمات المزمع إنجازها

- الإعلان عن طلب عروض لتطوير الخدمات المزمع إنجازها .

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى جدوى و نجاعة هذه الإجراءات و الخدمات و مدى مساهمتها في تحسين أساليب العمل الإداري .